الخلاف الروسي الياباني حول جزر الكوريل

عبدالله جمعة الحاج
قسم العلوم السياسية - جامعة الامارات العربية المتحدة

المقدمة

ظلت مجموعة من الجزر الصغيرة المتناثرة بمسافة 1200 كيلو متر في خليج أوخوتسك تعرقل مساعي اليابان، وما كان يعرف إلى الأمس القريب بالاتحاد السوفيتي لإنهاء الحرب الباردة، وعقد اتفاقية سِلْم، وتطبيع العلاقات فيما بينهما وذلك منذ عام 1945، ونتيجة مباشرة لانهيار الاتحاد السوفيتي وتبلور نظام دولي جديد فإنه بات واضحاً تماماً أن هناك ذوبانا للجليد السياسي بين موسكو وطوكيو، وتشكل هذه الجزر القسم الشمالي الأقصى لساحل آسيا الشرقي، عازلة بذلك بحر أوخوتسك عن المحيط الهادي، ورغم وجود بعض الخلاف والغموض حول الجزر التي تشكل في مجموعها سلسلة الكوريل فإن هناك اتفاقاً عاماً على أن أهم الجزر في السلسلة هي جزر سيموشير ويوراب وإيتوروفو وكوناشيري. ويضيف بعض المتخصصين في هذا المجال إلى ذلك كلًا من هابوماي وشيكوتان مطلقين عليها حدود اليابان الشمالية رغم أن هذه الجزر تقع الآن تحت السيطرة الروسية.

وتهدف هذه الدراسة إلى سبرغور تلك المشكلة السياسية المهمة التي شكلت محوراً للصراع بين اليابان والاتحاد السوفيتي، وأججت في مراحل كثيرة من أوار الحرب الباردة بين الشرق والغرب. وفي هذا السياق سيتم التركيز على جذور مشكلة الكوريل وكيف برزت كمعضلة حددت طبيعة وتوجُّه السياسة الخارجية التي انتهجتها السراة [1] السياسية اليابانية تجاه الاتحاد السوفيتي السابق. وقد تحدد أيضاً طبيعة تلك السياسة تجاه روسيا اليوم، وستقوم هذه الورقة باستعراض جذور هذه المشكلة، وبتعريف طبيعتها وأسبابها، وشرح المتغيرات السياسية التي أحاطت ولاتزال تحيط بها، وتهدف أيضا إلى تحليل وجهات نظر ومواقف كلا الطرفين، كما تهدف إلى استعراض تطور الحوارات والمناقشات والمباحثات التي دارت بينهما، وفي

هذا السياق سنعتمد على استخدام المنهجية التاريخية إطاراً نظرياً لسبر غور المشكلة، وتنطلق هذه الدراسة من ثلاث فرضيات نرتبها بالشكل الآتي:

الفرضية الأولى: أن التغيرات الجذرية التي أدَّت إلى انهيار الاتحاد السوفيتي بشكل كامل وظهور مجموعة دول مستقلة من بينها دولة روسيا ستؤدي بروسيا إلى انتهاج وتبني سياسة مرنة فيما يتعلق بالخلاف الحدودي الناشب بينها وبين اليابان، وتهدف روسيا من وراء ذلك إلى إيجاد مناخ سياسي يؤدي في نهاية المطاف إلى تقوية العلاقات الروسية اليابانية.

الفرضية الثانية: وترتبط بالأولى ارتباطا وثيقا، ومؤدَّاها أن موسكو أصبحت تعطي أهمية كبيرة لعلاقاتها مع اليابان. ويعود ذلك في الدرجة الأولى إلى أسباب اقتصادية محضة، ومما يدفع المرء إلى طرح فرضية من هذا القبيل هو أنه منذ عام 1985 وموسكو تحاول أن تتقرب من طوكيو بشتى الطرق للحصول على أكبر قدر ممكن من المساعدات الاقتصادية.

الفرضية الثالثة: وهي أيضاً مرتبطة بالفرضيتين السابقتين ومؤدَّاها أن روسيا ستخسر الشيء القليل وستربح الكثير إذا ما قدمت تنازلات حقيقية حول هذه المسألة.

ومما تجدر ملاحظته في هذا المجال أن حقل الدراسات السياسية العربية يكاد يخلو من دراسة واحدة وافية تتعلق بهذا الموضوع باستثناء إشارات عابرة في القليل من البحوث التي تعالج موضوعات سياسية عامة متعلقة بشرق آسيا بشكل عام، أو موضوعات تتعلق بالسياسة الخارجية لكلٍ من الاتحاد السوفيتي السابق واليابان. ونتيجة لذلك فقد صادفتنا مشكلة تتعلق بشُحِّ المصادر العربية حول الموضوع، وعلاجاً لذلك تم الاعتماد على مصادر كتبت باللغة الإنجليزية بشكل أساسي مع القيام بمحاولة للاستفادة مما هو متوافر من مراجع في المكتبة العربية.

جذور المشكلة

هناك تاريخ طويل لمشكلة الحدود اليابانية الروسية تعود جذوره إلى الربع الأخير من القرن السابع عشر، في ذلك الوقت وطئت أقدام المستكشفين والتجار من كلا الطرفين جزر الكوريل الواقعة بين جزيرة هوكايدو في أقصى الطرف الشمالي للحدود اليابانية وبين شبه جزيرة كماشتكا، وقام المستكشفون والمستوطنون الجدد من كلا القطرين بزيارة جزيرة سخالين المستعمرة من قبل الروس مما جعلها هي أيضاً محل خلاف بين روسيا واليابان (Seki, 1977: 29-33; Harrison, 1953: 12-38). وقد

أتت المحاولة الأولى لحل هذا الخلاف في منتصف القرن التاسع عشر. ووفقا لاتفاقية شيمودا التي تم التوصل إليها في عام 1855 تمَّ وضع جزر الكوريل الجنوبية المكونة أساسا من جزيرة إيتوروفو والجزر الواقعة إلى الجنوب منها تحت الهيمنة اليابانية، وتمَّ وضع جزر الكوريل الشمالية المكونة من يوراب والجزر الواقعة إلى الشمال منها تحت الهيمنة الروسية، بالإضافة إلى ذلك فإنه تم التوصل إلى حَلّ وسط فيما يتعلق بجزيرة سخالين حيث تمَّ إعلانها في ذلك الوقت ملكية مشتركة للطرفين (Lensen, 1959).

وتمَّ حل معضلة ذلك الوضع المتأرجح لجزيرة سخالين في عام 1875 عندما وقعت اتفاقية مبادلة سخالين بجزر الكوريل حيث وافقت اليابان على سحب مطالبها في سخالين في مقابل تسليم روسيا لجزر شمال الكوريل إلى اليابان (Harrison, 1953: 55-56; Shigeo, 1970: 18-26). وعززت تلك الاتفاقية الحدودية بمعاهدة بورتسموث التي وقعت في الخامس من سبتمبر 1905، والتي أنهت الحرب الروسية ـ اليابانية، تلك المعاهدة أتاحت لليابان إبقاء سيطرتها على النصف الجنوبي من جزيرة سخالين الذي احتل خلال المعارك، ولكن من جانب آخر أجبرت تلك الاتفاقية اليابان على إعادة الجزء الشمالي منها إلى روسيا (Falkenheim, 1987: 49; Trani, 1969: 96-97). وخلال فترة التدخل الياباني في سيبيريا بعد الثورة البلشفية تمَّ احتلال الجزء الشمالي من سخالين من قبل القوات اليابانية، ثم انسحبت اليابان وكان انسحابها جزءا من التسوية التي تمَّت في اتفاقية بكين في 20 يناير 1925. وعلى أثر ذلك تمت إعادة العلاقات الدبلوماسية بين اليابان والدولة السوفيتية الجديدة آنذاك.

ذلك التقسيم الحدودي استُبدل راديكالياً مع نهاية الحرب الكونية الثانية، ففي مؤتمر يالطا الذي عُقد في فبراير 1945 وافق الحلفاء على مجموعة من الاشتراطات السوفيتية التي وُضِعَت على أنها مكافآت واجبة نظير مشاركة الاتحاد السوفيتي في معارك المحيط الهادي، ومن بين المطالب السوفيتية ضَمُّ جنوب سخالين والجزر التابعة لها بالإضافة إلى جزر الكوريل. وخلال المعارك التي بدأت في الثامن من أغسطس 1945 تمكنت القوات السوفيتية من احتلال تلك المناطق بالإضافة إلى أرخبيل هابوماي وجزيرة شيكوتان القريبة من هوكايدو، وعلى أية حال فإن المقارنة بين الاستكشاف الروسي والياباني لجزر الكوريل يطرح فكرة مؤدّاها أنه من العبث أن تُحسَمَ مسألة ملكية تلك الجزر لأحد الطرفين روسيا أو اليابان عن طريق النظر إلى السيطرة المطلقة لإحداهما عليها، فمن المحتمل جداً أن يكون اليابانيون هم الذين وضعوا أقدامهم أولاً على القوس، ولكن وصولهم غير موثَّق، ولاتوجد له مادة

مرجعية تُؤْخَذ سنداً علمياً، والروس كانوا قد استثمروا الجزء الشمالي من الجزر اقتصاديا، وشرعوا في استكشاف البقية كما فعل التجار اليابانيون تماما حين بدأوا في استغلال كوناشيري (Stephan, 1974: 55).

مواقف الطرفين المتنازعين

أولا: الموقف الياباني: يَدّعى اليابانيون أن جزر الكوريل جزء لايتجزأ من اليابان علمياً وتاريخياً (Simon, 1974: 162- 165)، ويشيرون إلى حقيقة قرب الكوريل من هوكايدو وإلى التشابه الجيولوجي بين السلسلة والأرخبيل الياباني. وبالإضافة إلى ذلك فإنهم يشيرون أيضا إلى أنه رغم أن السيطرة على الجزر شهدت صراعا بين اليابان وروسيا إلا أن ملكيتها الرسمية لليابان حُسِمَت في عام 1875 عن طريق الاتفاقية التي وُقِّعَت من قبل الحكومة التوسعية الروسية آنذاك، وأعطت تلك الاتفاقية اليابان الحقَّ في الجزر مقابل تنازلها عن مطالبها في جزيرة سخالين (Shigeo, 1970: 18 - 26). ومع بداية القرن العشرين فإنه يبدو أن استعمال اليابان للكوريل كان استعمالاً مرتبطاً بصناعة صيد الأسماك، وتركَّز ذلك الاستعمال في إرسال اليابان لأساطيل صيدها إلى المياه المحيطة بالسلسلة وإلى بحر أوخوتسك، واعتبرت الجزر ذات أهمية استراتيجية عسكرية لليابان خلال الحرب الكونية الثانية. واتضح ذلك من تمركز الأسطول البحري الياباني الذي نقل الطائرات التي استعملت في تدمير الأسطول الأمريكي في بيرل هاربر هناك (Beasely, 1973: 271). وخلال الفترة التي استمر فيها وجود ما كان يعرف بالاتحاد السوفيتي فإن تلك الجزر شكلت مرتكزاً عسكرياً استراتيجياً للدولة البائدة المذكورة وبخاصة خلال فترة الحرب الباردة (Beasely, 1979: 61-62).

نشأ موقف القوى المتصارعة حول الجزر من خلافات تاريخية جَّمة بغض النظر عن وضع اليابان من حيث هي قوة غازية وفاتحة مع اندلاع الحرب العالمية الثانية، ومع نهاية الحرب المذكورة عُقِد مؤتمر سلام في سان فرانسيسكو بالولايات المتحدة الأمريكية في عام 1951، حضره الاتحاد السوفيتي، وفي ذلك المؤتمر رفض السوفييت توقيع المعاهدة التي صِيغَت نتيجة لمفاوضات مُوَسَّعة قام بها الرئيس هاري ترومان أحد رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية السابقين قبل حوالي عام من عقد المؤتمر المشار إليه (Whitaker, 1974: 371). وربما عكس الرفض السوفيتي آنذاك حقيقة تنامي الموقف السوفيتي المتشدِّد من جميع القضايا الدولية، وجاء ذلك التشدُّد على ضوء بدء تفكك التحالف الدولي الذي ظهر خلال الحرب

الكونية الثانية وبداية ظهور الحرب الباردة بين الشرق والغرب (مقلد، 1969 :28). من جانب آخر ربما يعكس ذلك الموقف رغبة السوفييت في التقليل من وضعية ترومان ذاته كمفاوض رئيسي فيما يتعلق باتفاقية السلام بِرُمَّتها، لقد انعكست الأسباب غير الواقعية للرفض السوفيتي للتوقيع حول مسألة جزر الكوريل في ردهم على إعلان ترومان الخاص بتقدم اتفاقية السلام وذلك في 14 سبتمبر 1950، واتخذ السوفييت موقفا مفاده أن الخلاف حول مسألة جزر الكوريل وجزيرة سخالين كان قد تحدد من قبل إعلان القاهرة، وإعلان بوتسدام، ومؤتمر يالطا (Vishwanathan, 1973: 50- 54).

ونتيجة لذلك فإن اليابان كانت قد تُركت وبين يديها اتفاقية سِلْم غير مُوَقَّعة مع الاتحاد السوفيتي، تلك النتيجة خلقت حالة غير طبيعية فيما يتعلق بعلاقات اليابان الخارجية مع الاتحاد السوفيتي، بمعنى أنه من الناحية الفنية فإن حالة الحرب استمرت، مما جعل أيَّ حديث متقدِّم حول جزر الكوريل صعباً جداً، لذلك فإنه في النصف الأول من عقد الخمسينيات يُلاحَظُ أن اليابان شغلت كثيراً في محاولاتها لتطبيع العلاقات مع الاتحاد السوفيتي، ونتيجة لكون اليابان إحدى الدول المهزومة في الحرب، ونتيجة لرفض الاتحاد السوفيتي توقيع اتفاقية السِّلْم معها فقد تراجع موقف السراة السياسية اليابانية إلى أن مسألة الكوريل يمكن أن تُقْسَم إلى جزأين: كوريل الشمالية، وتشمل سيموشيري وبوراب، وكوريل الجنوبية: وتشمل إيتروفو وكوناشيري. وارتقى ذلك التراجع إلى أن يكون نوعاً من المناورة القانونية، واستهدفت اليابان من وراء ذلك إتاحة الفرصة لعقد مفاوضات ذات معنى بينها وبين الاتحاد السوفيتي رغم أن المطالب الرسمية اليابانية تشير بوضوح إلى رغبة اليابان في استعادة الجزء الشمالي من الجزر (Helman, 1964: 136-137). وربما يكون هناك بُعْدٌ نفسيّ يتعلق بالشخصية الثقافية اليابانية التي ترتكز على أولوية الذات القومية بتراثها الحضاري والفكري (أحمد، 64:1990). وينعكس ذلك في رغبة اليابانيين في المحافظة الكاملة على ما يعدونه وطنهم وترابهم القومي الذي يجب ألاّ يُفَرَّط فيه ولو بِشِبْرٍ واحدٍ منه. وينعكس ذلك أيضا وبالضرورة على رغبة اليابانيين في استعادة كامل الكوريل إضافة إلى رسوخ مبدأ التحريرية الوحدوية Irredentism[2] في أذهانهم. ويبدو أن لهذا المبدأ جذوراً متأصلة في عقلية الإنسان الياباني سراة وعامة على السواء فيما يتعلق بمسألة الكوريل، وهناك عامل مهم آخر في العقلية اليابانية يتعلق بأهمية مقولة إن اليابان أمة محميّة من اقتحام الأمم الأخرى بسبب وجود المحيط الهادي الذي يُعَدُّ واقياً لها، ويحيط بالأرخبيل من كل جانب،

ولكن ذلك الشعور بالحماية والأمن تأثر كثيراً بالوجود السوفيتي قريباً من منطقة هوكايدو وعبر الهيمنة السوفيتية على الكوريل (Seki, 1977: 29-30)، وبالإضافة إلى هذا البعد الأمني السيكولوجي النابع من وضع اليابان المنعزل من حيث كونها مجموعة جزر بعيدة عن الشواطىء الآسيوية هناك منظور تحريرية وحدوية قوى في سياسات يابان ما بعد الحرب، فهناك مطالب قوية لعودة سلسلة جزر رايكيو، والتي كانت تحت سيطرة الولايات المتحدة، تلك المطالب شكلت مظهراً مهما للسياسة الداخلية اليابانية، واضطرت الولايات المتحدة في نهاية المطاف إلى إعادة السلسلة المذكورة إلى اليابان في مقابل أن يستمر الوجود العسكري للولايات المتحدة في قواعدها في اليابان وأوكيناوا. وبالمثل فإنه من الملاحظ أيضاً أن الناخب الياباني استطاع أن يستمر في جعل مسألة الكوريل عاملاً مهماً جداً في أمور السياسة الداخلية (Fairbank, 1973: 856-857). ويبدو أنَّ تملك الفكرة العاطفية المتعلقة بالتحريرية الوحدوية وُجدَتْ ولاتزال تجد لها صدى واسعاً في أوساط الشعب الياباني، ففي هذا السياق يلاحظ أنه رغم التأييد والمؤازرة اللذين أبداهما الحزب الشيوعي الياباني لسياسات ما كان يعرف بالاتحاد السوفيتي إلا أنه فيما يتعلق بهذه المسألة بالذات ومقارنة بمواقفه الأخرى أبدى تأييداً قويًا لضم الكوريل بالكامل إلى اليابان، ويلاحظ بهذا الصدد أن موقف الحزب الشيوعي الياباني كان متشدداً جداً في مسألة عودة الكوريل. وفي الوقت نفسه يلاحظ أن أحزاباً يمينية أخرى كان لها موقف أَقَلَّ تشدداً حيال المسألة، فموقف الحزب الليبرالي مثلا كان ولايزال يقوم على عودة جنوب الكوريل فقط إلى اليابان (Simon, 1974: 163). ومن غرائب الأمور أنه عندما انهار الحزب الشيوعي السوفياتي كان الحزب الشيوعي الياباني أَوَّلَ من رَحَّب بهذا واصفاً ذلك «بأنه تطور تاريخي جدير بالترحيب». وأشار بيان صدر في طوكيو يوم الأحد الأول من سبتمبر 1991 من قبل الحزب الشيوعي الياباني إلى أن الحزب الشيوعي السوفيتي بتعصُّبه البالغ للوطن وسطوته في غيره قد أَثَّر تأثيراً بالغاً على الحركات الشيوعية العالمية لفترة طويلة من الزمن[3].

ويبدو أن السوفييت أرادوا في تلك المرحلة تحريك عملية عقد مفاوضات سلام بقوة، وأشاروا إلى أنه من الممكن أن تعود مجموعة جزر هابوماي وجزيرة شيكوتان إلى اليابان إذا ما أبرمت اتفاقية سِلْم بين البلدين، وهناك إشارات كثيرة إلى أن الاتحاد السوفيتي كان قد قَدَّم عرضا وَعَدَ فيه اليابان بأن يعيد لها الجزيرتين الواقعتين في أقصى جنوب سلسلة الكوريل والمتاخمتين للحدود الشمالية اليابانية، وقد رفضت اليابان ذلك العرض رفضاً قاطعاً انطلاقاً من مسوِّغات فحواها أنه لو

تمَّ القبول به فإن ذلك سيعني إعطاء شرعية الأمر الواقع للاحتلال السوفيتي لشمال الكوريل. وسيعني أيضاً قبولا بالحلول الوسط، وأَمْرٌ من ذلك القبيل لايلقى أيَّ نوع من الشعبية لدى الناخب الياباني وبخاصة على صعيد السياسة الداخلية (الأصفهاني، 1970:117-118). ولكن هناك دلائل أخرى تشير بوضوح إلى أن الاتحاد السوفيتي كان يقف موقفاً متصلباً من هذه المسألة، ولم يكن مستعداً لتقديم أية تنازلات حولها، وكان ينظر إلى الكوريل على أنها أرض سوفيتية محضة، وغير قابلة لأي نوع من التفاوض (Whitaker, 1974: 371).

وخلال عقد الستينيات تمَّ عقد جولات من المفاوضات بين اليابان والاتحاد السوفيتي، وأبدى السوفييت خلال تلك المفاوضات رغبتهم في إعادة الجزر إلى اليابان، ولكن ثمن ذلك كان باهظاً بالنسبة لليابان وحليفتها الأولى الولايات المتحدة، لقد كان ذلك الثمن هو إنهاء الوجود العسكري للولايات المتحدة في الأراضي اليابانية، ولم يكن في مقدور اليابان أن تقوم بذلك في تلك الفترة نظراً لاستعار أوار الحرب الباردة، ورغم أن حالة الحرب الرسمية بين الاتحاد السوفيتي واليابان أُلغيت في عام 1956 بعد عقد اتفاقية بهذا الشأن، ورغم أن تطبيع العلاقات بين الطرفين كان يسير سيراً حسناً إلا أن مسألة عودة الكوريل إلى اليابان كانت تتفاعل خلال الستينيات وبخاصة على صعيد السياسة الداخلية اليابانية، فقد استمر التأييد الداخلي لعودة الجزر إلى درجة أن رموز السياسة اليابانية ترددوا كثيراً في القيام بأية زيارة رسمية للاتحاد السوفيتي في تلك الفترة، ويعود ذلك إلى رغبتهم في تحاشي المضاعفات السلبية لزيارة من ذلك القبيل على صوت الناخب الياباني، فعلى سبيل المثال رفض رئيس الوزراء الياباني آنذاك الذهاب إلى الاتحاد السوفيتي مسوّغاً ذلك الرفض بأن مسألة الحدود الشمالية لليابان مع الاتحاد السوفيتي كانت لاتزال دون حل (Whitaker, 1974: 371).

من هذا السياق يبدو أن حَلَّ مسألة الكوريل فيما قبل الانهيار التام للاتحاد السوفيتي كانت تُعاق نتيجة لظروف موضوعية متعددة أهمها: أولًا: النظرة العاطفية التحريرية الوحدودية اليابانية لمسألة عودة الجزر، وثانياً تنامي الإنشاءات العسكرية السوفيتيّة على أراضي جزر الكوريل، وثالثاً التقارب القويّ الذي نشأ بين الصين الشعبية واليابان في تلك الفترة، والذي نظر إليه السوفييت على أنه تهديد متنام لبلادهم، ورابعاً مَدُّ المياه الإقليمية السوفيتية كي تشمل مساحات جديدة من البحار المفتوحة مما كان يعني عرقلة مباشرة لصناعة صيد الأسماك اليابانية، وخامساً مسألة خلل الميزان التجاري بين اليابان والاتحاد السوفيتي، وأخيراً يأتي فوق ذلك كله

ارتباط اليابان العسكري بالمعسكر الغربي بشكل عام، وبالولايات المتحدة بشكل خاص نتيجةً لضرورات أمنية يابانية نشأت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية واندحار اليابان فيها، ونتيجة لظهور الحرب الباردة بين المعسكرين: الرأسمالي والاشتراكي (أحمد، 1990 :65-67).

وعلى أية حال فهناك عوامل عدة عدا تلك التي ذكرناها مترابطة فيما بينها، وتوضح أن مسألة تزايد السيطرة السوفيتية على البحار المحيطة باليابان عَقَّدت إمكانية حَلِّ المشكلة بين الطرفين بسهولة، ولكن هناك عامل مهم طرأ في تلك الفترة يمكن أن يُضَافَ إلى دور العوامل السابقة في تعقيد حَلّ الخلاف، ذلك العامل برز من التغيير الذي طرأ على قانون البحار. فبعد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث حول قانون البحار يرى كثير من المحللين السياسيين بأن المصالح الاقتصادية والأمنية اليابانية تأثرت نتيجة للقرارات التي تم التوصل إليها في ذلك المؤتمر، بالإضافة إلى ما أتاحته من زيادة الهيمنة والسيطرة السوفيتية على مصير اليابان وشعبها، ويرى البعض أن نتائج ذلك المؤتمر أطلقت العنان لقدرة الاتحاد السوفيتي على تحقيق رغبته في الوصول إلى المياه الدافئة خطوة أولى نحو السيطرة على مناطق استراتيجية مهمة، ويعني ذلك قدرته على إرسال أساطيله إليها، ووضع أسلحته الاستراتيجية والنووية فيها وبخاصة الغواصات الحاملة للرؤوس النووية في أماكن يستطيع من خلالها توجيه ضربات تكتيكية إلى أهداف تتبع الولايات المتحدة وحلفاءها. من جانب آخر فقد خلق قرار كُلٍ من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي مَدَّ نطاق مياههما الإقليمية إلى مائتي ميل بحري وضعاً سيئاً جداً للأمن الياباني، حيث إن حدود الاتحاد السوفيتي البحرية لم تكن تبعد سوى بضعة أميال عن المياه المحيطة بهوكايدو، هذا القرب الشديد لروسيا من الحدود اليابانية يثير فزع اليابانيين كثيراً لأن وجود مجال إقليمي بحري مقداره 200 ميل لدى روسيا، يجعلها في وضع مريح استراتيجياً بحيث إن الغواصات النووية التابعة لها تستطيع مهاجمة اليابان بالصواريخ من مواقع استراتيجية متعددة وبكفاءة عالية (Somura, 1977: 45-49)، لذلك يرى اليابانيون أن عودة الكوريل إلى اليابان سيساعد على تخفيف ذلك الخوف الراسخ في عقلية الإنسان الياباني.

لقد خلق قرار الاتحاد السوفيتي بتمديد نطاق مياهه الإقليمية لكي تصبح 200ميل بحري، مشاكل جَمّة لصناعة صيد الأسماك اليابانية، فتعد المنطقة المحيطة بجزر الكوريل مجالاً وأرضا تقليدية لصائدي الأسماك اليابانيين، ولكن مع نشوب الحرب الكونية الثانية تعرضت سفن الصيد اليابانية للاعتراض والمصادرة، وتعرضت أطقمها للاعتقال من قبلِ قوات خفر السواحل السوفيتية وبشكل متكرر، وكان من

شأن أمر من هذا القبيل أن يعَرِّض الاقتصاد الوطني الياباني ومصادر الغذاء اليابانية للكثير من المشاكل والتعقيدات (Seki, 1977: 30)، إلى جانب كونه سبباً جوهرياً في عدم مقدرة الطرفين على تطبيع علاقاتهما بشكل إيجابي (Horelick, 1977: 499-509). وفي الوقت الراهن ورغم انهيار الاتحاد السوفيتي فإن روسيا وريثته في المنطقة لاتزال تمارس السياسات السابقة نفسها، وترفض إعطاء سفن صيد اليابانيين فرصةً لممارسة الصيد، وهذا يجعل المشكلة مستمرة ومتصاعدة، وقد يؤدِّي ذلك في النهاية إلى تزايد التأييد الشعبي الياباني الداخلي لزيادة المطالبة باسترجاع الكوريل والمناطق المحيطة بها، وقد يؤدي أيضاً إلى نشوء نوع من عدم التقارب بين الطرفين رغم ما نعلمه الآن من حاجة روسيا إلى المساعدات الاقتصادية اليابانية، وإلى الاستثمارات اليابانية في مجالات شتى.

وخلال فترة الحرب الباردة فإن القوة العسكرية السوفيتيّة في الكوريل تنامت بشكل ملحوظ، فقد تمت زيادة عدد أفراد حرس الحدود في الجزر في عام 1979 مثلا بحوالي ثلاثة آلاف فرد لكي تجعل من مجموعها ما يقارب اللواء الكامل، في الوقت الذي تمَّ فيه توسيع المدرج الجويّ في جزيرة كوناشيري إلى مستوى يستطيع من خلاله استقبال أضخم طائرات النقل العسكرية والطائرات المقاتلة العملاقة، وبالإضافة إلى ذلك فقد تمَّ نقل عدد كبير من الدبابات جواً إلى الجزر، ولاحظت اليابان أيضاً تزايد ظهور الغواصات العسكرية في المنطقة وزيادة قيامها بالعمليات والمناورات العسكرية مع إمكانية قيامها بتدريبات تتعلق بإطلاق الصواريخ النووية، ذلك الأمر ضاعف من خوف اليابان على أمنها الوطني، وأدَّى أيضاً إلى أن تزيد من ارتباطها واعتمادها على الحماية العسكرية من الولايات المتحدة، وإلى جعل المطالبة بجزر الكوريل في أدنى سلم أولويات سياستها الخارجية في تلك الفترة ولو بشكل مؤقت[4]، وقام السوفييت بإعطاء تسويغ لقيامهم بعملية البناء العسكري الواسعة تلك، فقالوا إنّ ما قاموا به كان رَداً على النشاط العدائي الصيني الذي قامت به الصين الشعبية في منشوريا، ولكن الكثير من المراقبين العسكريين والسياسيين ذكروا أنها لم تكن سوى عرض جيوبوليتكي سوفيتي للعضلات، وبعبارات أخرى فقد كان التأكيد السوفيتي الدائم لليابان حول هذا الموضوع هو أن الاتحاد السوفيتي كان يهدف من ذلك البناء العسكري المتنامي ومن التحركات العسكرية الواسعة إلى لفت نظر الصين إلى أنها ليست القوة العسكرية الوحيدة الموجودة في آسيا (Lewis, 1979: 23).

وكان الموقف والردّ الرسمي الياباني أن اليابان لا تعد تلك التحركات العسكرية والبناء العسكري السوفيتي أمراً يشكل تهديداً عسكرياً مباشراً عليها[5]،

ورغم ذلك فإن واقع الحال الياباني يشير إلى غير ذلك، فاليابان كانت ولاتزال تتوجس خيفة من جارها القويّ المتاخم لحدودها الشمالية، والمستولى على أجزاء كبيرة تابعة لها، واتضح ذلك من الموقف الياباني السلبي تجاه التحركات العسكرية السوفيتية في آسيا التي كانت تهدف إلى دعم وجوده العسكري هناك، واستمرت عملية دعم الوجود العسكري السوفيتي في المناطق المتنازع عليها إلى ما قبل أيام قليلة من انهيار الاتحاد السوفيتي، وقد أجرى الاتحاد السوفيتي مناورات «عسكرية» في المنطقة بين 14 و16 أغسطس 1991 شاركت فيها 20 سفينة حربية و 35 طائرة مقاتلة تابعة للبحرية السوفيتية، وكان الاتحاد السوفيتي قد أرسل دعوات رسمية لمتابعة المناورات التي جرت قبالة سواحل فلاديفوستوك إلى اليابان وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة ونحو 20 دولة آسيوية أخرى، وقامت اليابان برفض الدعوة آنذاك مشيرة إلى أنه من السابق لأوانه إرسال مراقبين، لأنه لاتزال هناك مشكلات معلّقة بين اليابان والاتحاد السوفيتي كمشكلة جزر الكوريل، ومن جانب آخر فقد ربط الرفض الياباني أيضاً بمسألة نوعية القوات السوفيتية الموجودة في المنطقة، فقد نشرت وكالة الدفاع اليابانية تقريراً قالت فيه إنه في الوقت الذي خَفض فيه الاتحاد السوفيتي حجم قواته في آسيا قام بتدعيم نوعيتها وكفاءاتها مستشهداً بأن الكرملين قد قام خلال العامين الماضيين بنشر أحدث معداته من دبابات وغواصات ومدمِّرات مجهزة بأسلحة نووية، وزاد عدد قاذفات القنابل ذات المدى المتوسط في شرق آسيا[6].

والآن وتحت الظروف الحالية فإن السراة السياسية اليابانية أصبحت تمتلك من وسائل الضغط الاقتصادي والسياسي أكبر مما كانت تمتلكه سابقاً كي تمارسها على روسيا، فمن الأدوات السياسية الموجودة لديها نستطيع أن نذكر إمكانية تحالفها مع الصين وهو التحالف الذي قد تكون له أبعاد تاريخية مهمة، أمّا فيما يتعلق بالوسائل الاقتصادية فإنها باتت الآن أقوى مما كانت عليه حيث إن اليابان اليوم من أهم القوى الصناعية في العالم (نعمة الله، 1988 :240)، ولديها من الإمكانات ما تحتاجه روسيا بشكل مُلِحّ. بالإضافة إلى ذلك فإن الميزان التجاري بين القطرين كان دائما في صالح الاتحاد السوفيتي حيث كانت اليابان تستورد الكثير من المواد الخام التي تحتاجها، وإذا ما أخذنا في اعتبارنا أن روسيا قد تصبح بلداً مُصَدِّراً للبترول المادة التي تستورد منها اليابان جميع احتياجاتها تقريبا، فإنَّ هذا الوضع قد يستمر، وقد يتطور أيضاً في الاتجاه نفسه، وبالنظر إلى كون استهلاك اليابان من هذه المادة يعتمد بشكل كبير على

ما تستورده من المنطقة العربية التي ينظر لها الكثير من الأطراف على أنها غير مستقرة سياسياً وعسكرياً، ومن دول أوبك الأخرى التي تعاني من مشاكل كثيرة أيضاً لا تقل عما تعانيه المنطقة العربية، فإنه من الطبيعي جداً أن تتوجَّه اليابان إلى روسيا ودول الكومنولث الجديد لكي تستورد بعض احتياجاتها النفطية منها، وعلى أية حال فإنه رغم أطروحات اليابان لخلق نوع من الموازنة في تجارة اليابان الخارجية مع روسيا إلّا أن تطوّر الأمور حالياً يشير إلى أن الروس ودول الكومنولث الأخرى هي التي ستكون المستفيد الأكبر من التجارة مع اليابان، ويرى بعض المحللين أن هناك احتمالاً أن تتجه اليابان إلى إقامة نوع من التكتل الاقتصادي في آسيا يكون قادراً على استيعاب الكثير من دولها التي يشكل الجزء الآسيوي من روسيا عنصراً مهماً فيها، ويكون قادراً على استيعاب الإمكانات الاقتصادية لليابان والدول الآسيوية الأخرى (إبراهيم، 1990: 80).

وتشير إحصاءات الموازين التجارية السابقة بين الطرفين إلى وجود عجز كبير في الميزان التجاري لليابان مع الاتحاد السوفييتي، ففي الفترة من 1964-1971 مثلاً كان نصيب اليابان 164 مليون دولار أمريكي فقط من ميزان تجاري بين الطرفين قدره 632 مليون دولار، ولكن رغم كون الميزان التجاري لا يعمل لصالح اليابان على المدى القصير فإنه يمنحها بعض القدرة السياسية، فالتجارة مع اليابان بالنسبة لروسيا اليوم تعد مصدراً مهما للعملات الصعبة التي تحتاجها لتمويل خططها الهادفة إلى إصلاح الاقتصاد الروسي، هذا الأمر كان ولايزال دافعا يجعل الأخيرة حريصة جداً على أن تقيم علاقات طبيعية قوية ومتينة مع اليابان (Simon, 1974: 166). وبهذا الصدد فإنه لابُدَّ لنا من أن نشير إلى أن اليابان كانت شريكاً قوياً للاتحاد السوفيتي السابق في مشروعات التنمية التي تجري في سيبيريا، وكانت تلك الشراكة مُصَمَّمةً بحيث تقوم اليابان بتزويد الاتحاد السوفييتي بالرأسمال اللازم والخبرة اللازمة لاستغلال الكثير من الموارد الطبيعية الموجودة في سيبيريا، وفي المقابل فإن اليابان كانت ستحصل على ما تحتاجه من تلك الموارد الطبيعية وبخاصة الأخشاب والمعادنُ والنفط التي تحتاجها، مواد أساسية لصناعاتها، ومن المتوقَّع أن تستمر تلك الشراكة، وأن تُنمي وتُطوَّر إلى درجة متقدمة أكثر مما مضى، وخلال الفترة السابقة كانت اليابان قادرة على احتواء الضغوط السوفيتية عليها لكي تحصل الثانية على ظروف تمويلية لمشروعات سيبيريا تميل بشكل أكبر لصالح السوفييت، وتمَّ ذلك عن طريق جلب رؤوس أموال وخبرات أمريكية إلى البعض من تلك المشروعات المشتركة، وقد عملت تلك الطريقة كما يرى بعض المحللين على إضعاف قدرة الاتحاد السوفيتي

التفاوضية بشكل خاص حول المسائل المتعلقة بسعر الفائدة، ومقدار مدفوعات أقساط الديون (Simon, 1974: 166).

وباختصار يمكننا القول إن موقف السراة السياسية اليابانية والشعب الياباني من مسألة الجزر كان ثابتاً ومبدئياً رغم وجود بعض الفترات التي نَحَتْ فيها اليابان مَنْحَىً يستهدف إلى تهدئة الوضع والكفِّ عن الحديث حول الموضوع. وتلخص الموقف الياباني في أن سيادة اليابان على الجزء من جُزر الكوريل القريب من هوكايدو يجب أن يتم الاعتراف به من قبل الاتحاد السوفيتي مقدمة واستهلالاً لأية مفاوضات قادمة بينها وبين السوفييت، ولا تزال جميع الأوساط الشعبية اليابانية تَنْحُو منحى يعتمد على مبدأ وجوب ضَمِّ جميع الأجزاء التي يرون أنها اقتطعت من أوصال اليابان نتيجة لهزيمتها في الحرب العالمية الثانية إليها، وهناك الكثير من الاعتبارات البراجماتية قادت اليابان للتعامل مع السوفييت اقتصادياً واضعةً مسألة الكوريل جانباً لبعض الوقت، ولكن سياسياً فإن السراة السياسية اليابانية كانت واعية جداً أن السوفييت كانوا يشكلون خطراً على مستقبل الكوريل وعلى اليابان في حَدِّ ذاتها أكبر مما اتضح من سير الأحداث، تلك الاعتبارات جعلت اليابان ثابتة الموقف تجاه قضية الكوريل، وجعلتها تعمل بجدٍ للحفاظ بقوة على تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية (أحمد، 1990:65-67).

ثانيا: الموقف الروسي: للوهلة الأولى يبدو أن موقف روسيا الرسمي في استمرار احتلالها للكوريل كاملة يعتمد على التاريخ وعلى تصريحات الحلفاء بعد الحرب العالمية الثانية، وتعلَّقت تلك التصريحات بتأييدهم للسوفييت في مطالبتهم بجزر الكوريل، ولو نظر المرء إلى ماوراء هذه التصريحات والمواقف الرسمية لرأى أن هناك عوامل أخرى في الموقف الروسي، وتتعلق تلك العوامل بأربعة اعتبارات متداخلة مع بعضها البعض وتؤثر في بعضها البعض. ويمكن تقسيم تلك العوامل إلى اعتبارات تتعلق بالسياسة الخارجية، وإلى اعتبارات استراتيجية - عسكرية وسياسية، وإلى اعتبارات تتعلق بالجغرافيا المناخية، وأخيراً إلى اعتبارات تتعلق بالاقتصاد.

العوامل المتعلِّقة بالسياسة الخارجية الجديدة:

في هذا السياق لابُدَّ للمرء أن يؤكد أنَّ عدم وضوح الرؤيا الروسية فيما يتعلق بسياستها الخارجية نحو آسيا باتت مسألةً مهمةً جداً عند الرغبة في مناقشة وجهة النظر الروسية نحو موضوع جزر الكوريل، ويعود السبب في ذلك إلى أن دور

الأيديولوجيا ربما يكون قد انتهى، وأصبح ليس له شأن يُذْكَرُ في الحكم المسبق على موقف الروس من مختلف القضايا، ففي عهد السوفييت كانت الاعتبارات الأيديولوجية مهمة جداً في اتخاذ المواقف، ونلاحظ أنها ساهمت كثيراً في استمرار السيطرة السوفيتية على الكوريل، فالأيديولوجية الماركسية - اللينينية التي انتهجها الاتحاد السوفيتي كانت مضادّة وعلى طول الخط للرأسمالية، وفي هذا الإطار صُنِّفَتْ كل قوة رأسمالية على أنها تحمل أذى للاشتراكية مما يعني ضمناً لزوم الوقوف موقفاً سلبياً منها وفي جميع القضايا (Simon, 1974: 166)، وقد تمَّ النظر إلى اليابان من قبل الاتحاد السوفيتي على أنها قاعدة مهمة للتشغيل وللانطلاق للقوى التي تحاول جلب الشرق الأقصى تحت سيطرة الرأسمالية واحتكارها، لذلك فإن السوفييت دَرَجُوا على النظر إلى اليابان بعين الشك والريبة والعداء، وأدى ذلك في المُحَصِّلة النهائية إلى التعامل مع السراة السياسية اليابانية المتعاقبة بأدنى قَدْرٍ من الإيجابية، بالإضافة إلى ذلك فإن الماركسية - اللينينية تنظر إلى معطيات التاريخ على أنها غير قابلة للاختراق وإلى أن السياسة الخارجية السوفيتية فيما يتعلق بإشكالية الكوريل لاتخرج عن هذا النطاق، وإذا ما تنازلت عن أراض معينة إلى أقطار غير اشتراكية فإن ذلك يُعَدّ انهزاماً، وينظر إلى كل من يقوم به على أنه اقترف ذنباً، وأنه مضادّ للاشتراكية ومخرِّباً لمكتسباتها، وفي هذا السياق تمَّ وَصْمُ جميع مَن حاولوا الاعتدال للوصول إلى حَلٍّ مُرْضٍ للمشكلة على أنهم انهزاميون، وبالتالي فقد تمَّ وَصفُهُم بأنهم خانعون في مواجهة الرأسمالية، وبأنهم قابلون للاختراق من قبل أعداء الثورة (Swearingen, 1968: 204).

وفي الوقت الراهن يُعَدُّ عامل العلاقات الدولية مهماً في سياسة روسيا الانفتاحية على العالم، وخلال عملية الإصلاح حَقّق الروس بعض المكتسبات في هذا الجانب. وكان أعظم انجاز هو ما تحقق من خلال التغيير الراديكالي الذي وجهت فيه السياسة الخارجية الروسية لكي تصبح مبنيَّة إلى حَدٍ كبير على الواقعية والمؤسسية عوضاً عن أن تكون مبنيّة على الأيديولوجيا، ولكن في واقع الحال لم تكن تلك المكتسبات سوى جزء مما بدا أنه تَوَجُّهٌ كاملٌ نحو الغرب قد يرقى إلى الاستسلام المتواصل له ولحلفائه الأقوياء. ولكن لابُدَّ للمرء أن يستدرك هنا ويقول إنه يجب ألاّ يُفْهَم من ذلك أن جميع السياسات الروسية الخارجية في هذا المجال كانت مدروسة بدقة، فعلى العكس من ذلك تطورت تلك السياسات في تقديري نتيجة مباشرة أو من ضمن عملية تراجع الاتحاد السوفييتي أولاً، ثم انهياره الواسع، وتمخضت عن تلك النتيجة تداعيات مهمة كان من ضمنها تراجع مكانة روسيا، الوريث الشرعي

للاتحاد السوفييتي فيما يتعلق بعلاقاتها الخارجية وخصوصاً بالغرب وحلفائه الأقوياء، لقد كان لتلك السياسات نتائج كثيرة مؤثرة على قدرة راسمي ومنفذي السياسة الروسية على الصعيدين: الداخلي والخارجي، والأهم من ذلك أن تلك النتائج أثَّرت على نظرة الشعب الروسي إلى سياسات وأهداف واضعي ومنفِّذي تلك السياسات، لقد وضع القادة الروس إمكانية الاعتماد على الغرب واليابان وحلفائهما في مكان يفوق كل التوقعات، ونتيجة لذلك أصبح رموز أولئك القادة من أمثال ميخائيل جورباتشوف، وبوريس يلتسين وادوارد شيفارنادزة ذوي حظوة لدى الجهات الغربية واليابانية، وأصبحوا أيضاً محبوبين جدا من قبل قادة تلك الدول التي قَدَّموا لها تنازلات أو بدا أنهم على استعداد لكي يُقَدِّموا لها شيئاً من هذا القبيل، (Bailer, 1992: 176).

من جانب آخر فقد اقتنع القادة الإصلاحيون في موسكو بأنه لايمكنهم القيام بالإصلاحات العملاقة التي كانوا ينوونها في الداخل دون أن يتجهوا بقوة للحصول على دعم خارجي وخصوصاً من الغرب وحلفائه المهمين كاليابان وكوريا الجنوبية والدول العربية الخليجية النفطية، ولكن في الوقت الذي تزايد فيه التأييد للقادة الروس بين الأوساط الشعبية الطامحة إلى الإصلاح الاقتصادي وبين أوساط الأنتلجنسيا[7] الطامحة إلى الإصلاح الديمقراطي كان القادة الروس قد غرسوا أيضا جذور المعارضة العنيفة بين أوساط المؤسسة التقليدية التي كانت لاتزال تسيطر على القوات المسلحة والمخابرات K.G.B وكوادر الحزب الشيوعي والبيروقراطيات الاقتصادية الرئيسي، وحقَّق استثمار القادة الروس في الغرب واليابان الكثير من النتائج الملموسة وغير الملموسة في بداية الأمر وعلى الصعيد النظري على الأقل. وساعدهم ذلك كثيراً على الصعيد السياسي الداخلي، وذلك بعد النصف الثاني من عام 1990. ولكن يجب على المرء أن يستدرك هنا بأن عائدات ذلك الاستثمار كانت ضئيلة على صعيد الواقع عند مقارنتها بالطموحات الهائلة التي تَوَخَّاها القادة الروس من توجُّهاتهم الجديدة على صعيد السياسة الخارجية.

وتجدر الإشارة إلى أن مركز روسيا من حيث هي دولة عظمى قد تأثر كثيراً إذا لم نقل إنه تحطم في الوقت الراهن، ونتيجة لذلك غدت لاتملك المزيد من التنازلات لكي تقدمها، وتحصل في مقابلها على دعم اقتصادي خارجي، ويُعْزَى ذلك الأمر جزئياً إلى تناقص شعبية القادة الروس على الصعيد السياسي الداخلي، وأدَّى ذلك الأمر بالضرورة إلى إضعاف موقفهم في مواجهة العالم الخارجي (Bailer, 1992: 177).

ففي أثناء لقاء الرئيس بوريس يلتسين مع قادة G-7 في طوكيو في يوليو 1993 أصبح من الواضح له في النهاية أن الأبواب كانت مغلقة إلى حَدٍ ما في وجه المزيد من الدعم المالي الواسع[8]. واتضح له أيضاً أنه ليس هناك من سبيل لمزيد من الاستثمارات مالم تجتز القيادة الروسية مايُعْرَف مجازاً بالريبكون Rubicon [9] على الصعيد الداخلي، وغدت القيادة الروسية بذلك غير قادرة على استعمال أداة تقديم المزيد من التنازلات للخارج لكي تستثمر ذلك على صعيد السياسة الداخلية.

ونتيجة للظروف الاقتصادية والسياسية العصيبة التي تعيشها روسيا الآن فإنه من المتوقع أن يستمر التخبط في السياسة الخارجية وخصوصاً نحو آسيا على وتيرة ما كان سائدا من قبلُ فيما يتعلق بسياسة الاتحاد السوفييتي البائد في هذا المجال، فقد كانت السياسة السوفيتية تجاه معظم آسيا غير واضحة الاتجاه أو محددة التركيز، لقد كان همُّ السوفييت الوحيد هو محاولة إضعاف نفوذ الولايات المتحدة في القارة، مقترحين - ضمن أشياء أخرى - نظام أمن جماعي لها يستبدل فيه بالمظلة النووية الأمريكية أخرى سوفيتية، ذلك الاقتراح لم يلق أيّ قبول مطلقاً، وكان الرد الآسيوي عليه هو عدم المبالاة، ويبدو أن الاتحاد السوفيتي كان يطمح من خلال التزامه الأيديولوجي في أن يُعترف به على أنه قوة آسيوية، وهي وسيلة كان يتوخّى من خلالها مَدّ نفوذه وتوسيعه في المنطقة، ولم تنبع مسألة عدم مبالاة دول آسيا للأطروحات السوفيتية من فراغ، فقد أظهر الاتحاد السوفيتي في مواقف كثيرة عدم استجابته بل عدم اكتراثه بمشاكل الكثير من الآسيويين في داخل حدود، فما بالك بأولئك الذين يقعون خارجها. لقد كان الطابع الروسي القُحّ غالبا على مختلف أوجه الحياة السوفيتية بما في ذلك تشكل القيادة السياسية التي تكوّنت دائما من الروس والأوكرانيين ذوي الأصول والارتباطات العرقية الأوربية. وتلك الحقيقة لم تكن غائبة قط عن الآخرين بمن فيهم الآسيويون بمختلف أقطارهم وأصولهم، لذلك فإن محاولة القيادة السوفيتية لإظهار الاتحاد السوفيتي على أنه دولة آسيوية كانت غير صادقة، وانعكس ذلك في علاقة اليابان بالسوفييت، فنلاحظ أن تطبيع العلاقة بين الطرفين مثلا استمر فترة ليست بالقصيرة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وأدّى ذلك إلى ضياع فرص كثيرة من أيدي السوفييت لإقامة علاقات متينة مع اليابانيين يكونون فيها هم المستفيد الأكبر، لقد كان الموقف السوفيتي المتصلِّب هو السبب في بقاء مسألة الحدود مع اليابان معلّقة، ففي الوقت الذي كان فيه الروس يبدون استعدادهم لإعادة الكوريل إلى اليابان كانوا - وكما أشرنا - يطالبون بثمن باهظ لم تكن اليابان مستعدة لدفعه في، أثناء الفترة التي شهد فيها العالم الحرب الباردة بين

المعسكرين، وهي إجلاء القوات الأمريكية من قواعدها في الأراضي اليابانية: (Horelick, 1977: 449-508).

العوامل المتعلقة بالأهداف الاستراتيجية:

وفيما يتعلق بأهدافها الاستراتيجية فإن روسيا تفتقر إلى القدرة والتناسق في تعاملها السياسي مع معضلة جزر الكوريل. فاستراتيجيا، تعد الجزر عظيمة القيمة لها وبخاصة إذا ما أخذنا في اعتبارنا مسألة قانون البحار. وفي مؤتمر الأمم المتحدة الثالث حول البحار عمل الاتحاد السوفيتي على أن يشمل قانون البحار خلق نظام في صالح النشاطات البحرية للقوى العظمى، وتساير ذلك الأمر مع تقدم الاتحاد السوفيتي إلى البحار المفتوحة بحثا عن موطىء قدم له في الدافىء منها، ومع قيام الاتحاد السوفييتي بتوسيع عملياته في خليج أوخوتسك (Somura, 1977: 45-9)، وتطرقت المسائل الرئيسة لمؤتمر الأمم المتحدة المشار إليه إلى تحديد مدى الحدود البحرية، وحرية المرور في الممرات المائية الدولية، وحقوق الصيد على امتداد المناطق الساحلية. وكانت جميع تلك المسائل ذات أهمية سياسية واقتصادية للاتحاد السوفيتي، وجميعها ذات علاقة بالوضع فيما حول الكوريل، وكانت جميع القرارات التي تمَّ التوصل إليها تعمل لصالح الاتحاد السوفيتي في مواجهة اليابان، فتحديد مدى الحدود البحرية مثلا مكَّن السوفييت من تضييق نطاق عمليات صيد الأسماك اليابانية حول الكوريل، ومن جانب آخر إذا ما أخذنا في اعتبارنا الصغر النسبي لمساحة الأرض اليابانية، فإن وجود مجال بحري سوفيتي مداه 200 ميل يعطي روسيا القدرة على توجيه ضغط اقتصادي قوي على اليابان (العجيزي، 1968 :145-149). ومن دون وجود سلاح بحري قوي لدى اليابان فإنها لا تستطيع الردَّ على موقف روسيا من مسألة المائتي ميل بحري، أو أن تثبت سيادتها البحرية على مياهها الإقليمية، وتضع ذلك موضع التنفيذ.

ونتيجة لقرب جزر الكوريل من بحر اليابان والمناطق الأخرى من شرق آسيا فإنه بات لتلك الجزر أهمية استراتيجية قصوى لدى روسيا، ففي الجزء الجنوبي الشرقي الأقصى من الحدود الروسية يقع مقر قيادة الأسطول الروسي المتمركز في المحيط الهادي، وذلك بالقرب من النهاية الشمالية لبحر اليابان، وتسيطر تلك المنطقة على الموانىء الرئيسة التي يوجد فيها ذلك الأسطول من حيث هو ميناء بيتروبافلوفيسك في ساحل كماشتكا الباسيفيكي وميناء سوفيتسكا بجافان القريب من شبه جزيرة سخالين.

ويمكن القول إجمالاً: إن هناك أربعة أهداف رئيسة للأسطول الروسي في هذه المناطق، الأول: هو تأكيد الوجود الروسي المفتوح النهايات هناك. ويقصد من هذا الوجود المفتوح إثبات أن روسيا هي إحدى القوى الرئيسة في شرق آسيا وفي المحيط الهادي، والثاني: هو ممارسة الضغط على الجيران في سبيل الرغبة في ممارسة النفوذ على أولئك الجيران. ويرتبط بذلك الرغبة في الحصول على أقصى قدر ممكن من المصالح الاقتصادية باستخدام ذلك الضغط. والثالث: هو القدرة مستقبلا على تشغيل القوات الروسية المتمركزة هناك بكفاءة عالية على الصعيد الآسيوي. والرابع هو تأمين وجود قنوات ومخارج تستغل مسارح لتشغيل وتحريك منصات إطلاق قواعد الأسلحة الاستراتيجية، والمقصود هنا هو تحريك الصواريخ الحاملة للرؤوس النووية (Olsen, 1987: 71-72). ويرتبط الهدف الأخير بالطبع بعوامل معقدة ترتبط بطبيعة النظام الدولي الجديد، وبقدرة روسيا على العودة من جديد للعب دورها العالمي على أنها قوة عظمى.

وتعكس حاجة موسكو في تأكيد وجودها في منطقة شرق آسيا من شمالها إلى جنوبها الطبيعة الضعيفة للوجود الروسي هناك، فيعد هذا الوجود أمراً موروثاً عن الحقبة القيصرية، وعن السياسة التوسعية للبلاشفة السوفييت مع نهاية الحرب الكونية الثانية، وهذا يعني أن الوجود الروسي هناك يعكس الطبيعة الهشّة لوجود حضارة أوروبية في بيئة غير بيئتها. ويمكن القول إن تلك البيئة الآسيوية الصرف ليست سعيدة بذلك الحضور الأوروبي. ويعود السبب في ذلك إلى كونها ذات ثقافة وذات مجال جغرافي مختلف كلية. وإذا ما أخذنا في الاعتبار الشعور النفسي الروسي الهائل بعدم الأمان في مواجهة تراث آسيوي الطبيعة والأصل، ويهيمن عليه الجنس التتاري - المغولي، فإن استعادة الذاكرة تعود بقلق نفسي شديد يتعلق بتراث الروس الأوروبي في مواجهة التراث الآسيوي. ويضاف إلى ذلك أن العرقية Racism التي تؤججها تلك العوامل في أوساط الروس ووجودهم المشكوك في مستقبله في تلك التخوم البعيدة يفرض على القادة الروس رغبة شديدة في إعادة تقوية وجودهم هناك، وفي إطار تلك الخلفية والحساسية من كونهم مكشوفين في تلك المناطق يلاحظ مدى تأكيد الروس لجعل بيارقهم ورموزهم الوطنية الروسية الأصل تأخذ أهمية إضافية من خلال عرضها المكثّف في كل مكان، وعلى كل قطعة أرض أو أسطول يخصهم هناك، وفي خطبة له حول السياسة السوفيتية في آسيا في الثامن والعشرين من يوليو 1986 حدد السكرتير العام للحزب الشيوعي السوفيتي آنذاك ميخائيل جورباتشوف تلك الأهمية بوضوح[10]. وتبدو موسكو حريصة على تأسيس رصيد

قوي لها من حيث هي كيان رئيس في الشؤون الآسيوية، وبهذا الصدد فهي تعلن صراحة أنها ترغب في تقديم مجموعة من السياسات والأفكار السلميَّة تجاه دول آسيا، وفي فترة الحرب الباردة كان الهدف الرئيس الرابع الذي تعرضنا له سلفاً أسهل فهما وتقويماً على مراقبي النظام الدولي السابق، فكلا القطبين كان يهدف التنويع والانتشار لقواعده النووية بغرض تحقيق عامل عدم التيقن للآخر، ويهدف ذلك الأمر بدوره إلى تخفيف العامل الذي يؤدي إلى منع الآخر من المغامرة والقيام بانتحار وطني جارّاً معه العالم بأسره إلى الدمار(Olsen, 1987: 71 - 72).

العوامل المتعلِّقة بالمناخ:

وتبقى الرغبة الروسية الشديدة للبقاء في جزر الكوريل أسيرة وإلى حَدّ كبير لعوامل تتعلَّق بالمناخ، فتعد قلة الموانىء على الشواطىء الدافئة مشكلة كبرى لدى الروس الوطنيين الحاليين كما كانت لدى الشوعيين، ومن قبلهم لدى القياصرة، ويمكن مقارنة هذه المشكلة الروسية كما هي حاصلة في منطقة شمال شرق آسيا / شمال غرب الهادي بمشكلتهم الحاصلة في بحر النرويج وغيرها من مناطق شمال غرب أوروبا.

وتتحكم في وجهة النظر الروسية، وقدرة روسيا على المناورة تجاه قضية الكوريل عوامل تتعلق بالمناخ وبالمناوئين الذين تواجههم هناك، وبهذا الصدد كان هناك دائما سؤال مُلِحٌّ يطرح نفسه تجاه هذه القضية.. وفحوى هذا السؤال هو: «لماذا كان معظم المحللين العسكريين يهتمون بالقضايا الخلافية السوفيتية المتعلقة بالبحار الأوروبية أكثر من اهتمامهم بالقضايا الخلافية المتعلقة بالبحار الآسيوية؟». وتكمن الإجابة عن هذا السؤال في عوامل تقليدية Old-Fashioned تخص العلاقات الدولية وتتعلق بالجغرافيا الطبيعية، فعلى عكس مشاكل البحار الأوروبية، حيث كانت القوات السوفيتية في شمال أوروبا وبحر النرويج وغيرها من البحار الأوروبية تُعَاقُ وتُحتَوَى بقوات مضادة على قدر كبير من التنظيم وكثرة العدد، كانت تلك القوات تُعاق وتُحتَوَى بعوامل بيئية وجغرافية قاسية في خليج أوخوتسك وبحر اليابان وشمال الكوريل، والجزر الروسية في المنطقة المتنازَع عليها في شمال شرق آسيا ينفصل بعضها عن بعضها الآخر بقنوات ضحلة جداً، ومعرضة للتأثر بالجليد في فترات طويلة خلال العام، وأقلّ الممرات فائدة لموسكو هو مضيق التتار. وهذا بدوره يشكل الممر المائي الوحيد الذي تسيطر عليه روسيا بين خليج أوخوتسك وبحر اليابان، ويتجمد هذا المضيق بصلابة وبشكل مستمر. وأكثر المضائق استخداماً

في المنطقة هي التي تقع بين جزر يابانية على شاكلة تلك التي تقع بين هوكايدو وهونشو، وتلك التي تقع في مضيق كوريا بين هوكايدو وشبه جزيرة سخالين. وبنظرة فاحصة على جغرافية المناطق البديلة يلاحظ أنها لاتستطيع أن تلعب دوراً رئيساً. فليس من الممكن مثلا الاعتماد على مناطق من قبيل سويا المتجمدة والقاسية خلال فصل الشتاء، ولايمكن الاعتماد على تشكارو المتأرجحة الطبيعة، والمتقلبة الأحوال بشكل مستمر، وفوق ذلك كله لاتستطيع القوات الروسية السيطرة على تلك الممرات المائية بسهولة، ويعود السبب في ذلك إلى التنظيم الدقيق والكفاءة العالية للقوات المضادَّة لها هناك، ويُعَدُّ هذا الأمر صحيحاً جداً بالنسبة لنقطة الخروج المهمة بين اليابان وكوريا. فهناك يجب على البحرية الروسية أن تكون مستعدة دائما لأيّ طارىء، وفي سبيل ذلك تقوم بتشغيل درع واقٍ وبشكل مستمر، وإجمالا يمكن القول إن روسيا لاتتمتع بقدرة كبيرة على الحركة في تلك المناطق المتنازع عليها بالشكل الذي ترغب فيه (Falkenheim, 1987: 24).

ومن وجهة نظر تكتيكية فإن الأسطول الروسي في شمال شرق آسيا وشرقها يواجه ظروفاً سلبية، فهو محاط مثلا بحدود متداخلة Contiguous، وهو يعمل في ظروف صعبة بيئيا، وهناك استثناء واحد لتلك الظروف البيئية حيث تُعَدُّ السفن المتمركزة في بيتروبافلوفسك فقط في مياه غير متجمدة، ويعود ذلك إلى أن عملية ذوبان جليد البحر المذكور تتم من قبل التيارات الدافئة الآتية من جدول الخليج المعروف باسم كاروشيو Kuroshio، وبالإضافة إلى ذلك فإن الأسطول الروسي يُعَدُّ محاطاً باليابسة إلى حَدٍ كبير مما يعوق من حركة انتشاره تكتيكياً، وهو يواجه أيضاً - وكما أسلفنا - عقبات تتعلق بالمناخ القارس، والتنظيم الجيد للقوات الأمريكية الموجودة هناك، ولكن رغم جميع تلك الظروف السيئة فإنه يتمتع بميزة كبرى تتعلق بالقنوات المتاحة له إلى البحار المفتوحة الدافئة، ومن جانب آخر فإنه على الرغم من أن السفن الحربية والتجارية الأمريكية واليابانية تمخر عباب بحر أوخوتسك بشكل منتظم، وذلك في سبيل إثبات أنها مياه دولية ولو جزئياً، يجمع الكثير من المراقبين على أن بحر أوخوتسك يُعَدُّ بحيرة روسية محضة إذا شاءت موسكو ذلك، ويعود السبب هنا إلى أن تلك المناطق محاطة بحدود روسية بشكل شبه كامل، وهناك أسباب منطقية قليلة لدخول الآخرين إليها: أولها بحجة الصيد وثانيها لاختبار رَدِّ الفعل الروسي على ذلك[11].

ولو قام المرء بفحص طبيعة التوسع السوفيتي في آسيا سابقا فإنه يستطيع الحديث عن قضية مثالية يقول بموجبها: إن روسيا اليوم تتحرك تجاه مسألة الجزر

وهي مدفوعة من قبل نظرية تيرنر Turner [12] المتعلقة بالحدود (Makintosh, 1985: 20-21). لذلك نلاحظ أنّ موسكو حاولت مثلاً قبل انهيار الاتحاد السوفيتي مَدَّ نفوذها لجعل كوريا دولة عازلة في بداية الخمسينيات، ولكن تلك المحاولة باءت بالإخفاق، ويُعَدُّ خلق منطقة عازلة في خليج أوخوتسك عاملاً محرّكاً للتمنع الروسي الحالي من الخضوع للمطالب اليابانية في سلسلة جزر الكوريل، ويعود السبب في ذلك إلى حَدٍ ما إلى أن تلك السلسلة تساعد على خلق منطقة أوخوتسك العازلة، ويبدو أن أقصى ماترغب روسيا في التنازل عنه هو إعادة الجزر الصغرى والأقل أهمية من الناحية الاستراتيجية، وهذه الجزر هي مجموعة الهابوماي وشيكوتان. ولو وافقت على ذلك اليابان فإن الجزر الأكثر أهمية وهي كوناشيري وايتوروفر ستبقى في يد روسيا، وسيمكن ذلك روسيا من الاستمرار في استعمالهما لتمركز قواتها وقت الضرورة[13]، ولأغراض روسية محضة، فقد تمكن الروس من التوصل إلى منطقة عزل بأمر الواقع في منطقة خليج أوخوتسك بغض النظر عن التذمر الضمني الذي يبديه منافسوها هناك.

العوامل المتعلقة بالاقتصاد:

منذ أن بدأ الخلاف الروسي الياباني حول جزر الكوريل يطفو على السطح، كانت الاعتبارات الاقتصادية وما زالت موجودة، وفي الوقت الراهن فإنها قد أصبحت أكثر أهمية لروسيا، ويعود السبب في ذلك إلى أن الاقتصاد الروسي يتعرض في الوقت الراهن لمشاكل جمة، وقد بدأت هذه المشاكل المحدثة في أواخر الثمانينيات عندما أطلق السكرتير العام السابق للحزب الشيوعي السوفيتي ميخائيل جورباتشوف أفكاره حول البروستوريكا والغلاسينوست[14]. وخلال تلك الفترة رفض جورباتشوف خطة لإصلاح الاقتصاد تدريجيا سميت بخطة «الخمسمائة يوم». وكان جوهر تلك الخطة هو إصلاح الاقتصاد الروسي عن طريق إدخال النظام الرأسمالي المركَّز إليه، وهدفت في جانب كبير منها إلى البدء في التحويل السريع للملكية وسائل الإنتاج من يد الدولة إلى القطاع الخاص، ولكن رَفْضَ جورباتشوف لتلك الخطة ساهم كثيراً في تخلف الاقتصاد الروسي، وتعرُّضه للمشاكل الحالية، ومنذ ذلك الوقت وعبر تحول روسيا إلى جمهورية مستقلة استمر الحديث والجدل حول موضوع إصلاح الاقتصاد، جاء ذلك مع مناداة قوية للتدرُّج بتحويله إلى رأسمالي شيئاً فشيئاً وفقاً لخطة مشابهة لتلك التي ذكرناها أعلاه، ولكن بطريقة أسرع، واتضحت أهمية تلك المناداة من خلال برنامج الرئيس بوريس يلتسين للإصلاح الرأسمالي الجريء

والمتعثِّر في آن واحد، ومن خلال مخرجات الاقتصاد الذي يسير في طريق الغرق، ومن التضخم السريع الحاصل الآن، وأخيراً من التدهور الشديد للروبل Ruble الروسي[15]، وفي العام المنصرم (1992) تراجع معدل النمو الاقتصادي الروسي، ومعدل الانتاج الصناعي معاً بحوالي 20% لكل منهما عن معدلهما في العام الذي سبقه، وتضاعفت أسعار التجزئة Retail Prices بحوالي 20 مرة خلال العام نفسه وجاء الأمر الأخير مع وجود تضخُّم قارَبَ ال 30% في شهر يناير فقط من العام الحالي (1993)، وانهارت قيمة الروبل تجاه العملات الأجنبية، فقد تراجع مثلاً من 60 روبلاً روسياً مقابل الدولار الأمريكي إلى حوالي 600 روبل وذلك في بداية العام 1993، بالإضافة إلى ذلك فإن عجز الميزانية ما زال يتسع، وخرج طبع أوراق عملة جديدة وطرحها في السوق عن السيطرة، وإن الإقراض أيضاً خرج عن السيطرة، وبالإضافة إلى ذلك فإن هروب رأس المال الواسع إلى الخارج زاد من مشكلة النقص الشديد في العملات الأجنبية (Shafiqul islam, 1993: 57).

هذه الحالة المتردية جعلت الحكومة الروسية تسعى لاستغلال شتى الطرق لإصلاح اقتصادها، ومن أهمّ الوسائل لذلك الحصولُ على المساعدات الخارجية في البداية، واستغلال الثروات الموجودة في القطر ذاته، بخاصة بالنسبة للمناطق الواعدة التي لم تُستَغَلَّ استغلالاً جيداً إلى الآن. وباستعمالنا لسخالين التي حصل عليها الروس عن طريق اتفاقية عقدت في العام 1875 مثالاً، فإنه يمكننا القول إن الكوريل تشكل مصدراً واعداً للفائدة الاقتصادية للروس. ونلاحظ أنه منذ أن بدأ السوفييت تكثيف تنميتهم لسخالين فيما بعد عام 1945، فإن المنطقة وجدت غنية بالنفط وبالمواد الخام الخاصة بالبناء، والأخشاب، والفحم، وفوق ذلك كُلِّه بالثروة السمكية، وفي حقيقة الأمر يأتي مايقارب 10 بالمائة من أسماك روسيا من مياه سخالين. وبالإضافة إلى ذلك فإن قرب المنطقة من مجمعات الصناعة الروسية في نهر الأمور Amur تزيد من أهميتها للروس (Stephan, 1974: 1093). وجيولوجياً فإن جزر الكوريل شبيهة بسخالين، وموقعها المتوسط بين الصين واليابان والجزء الآسيوي من روسيا تجعل المرء يصل إلى نتيجة مفادها أن الروس ينظرون إليها على أنها أملاك مهمة جداً يجب عدم التفريط فيها بأي حال من الأحوال، وآخذين بعين الاعتبار ميلان ميزان التجارة الخارجية لصالح روسيا التي هي دائماً على استعداد لكي تصبح مصدراً للموارد الطبيعية التي تحتاجها اليابان، فإن الهيمنة الروسية الحالية على الجزر ربما تزود اليابان بدافع إضافي لتطبيع علاقاتها مع روسيا الجديدة إلى درجة تستطيع من خلالها تعديل وضع ميزانها التجاري المختل معها. وفي الوقت الراهن فإن مسألة

الكوريل تعتبر ورقة رابحة في يد روسيا لكي تلعبها لإقناع اليابان بالدخول في اتفاقيات اقتصادية تكون في صالح روسيا بشكل أكبر، فالوجود الروسي في المناطق المتاخمة لشمال اليابان يخدم أغراض روسيا من حيث هي عامل مذكر لليابان بموقفها العسكري الضعيف تجاه روسيا في ضوء المعطيات الدولية الجديدة. ذلك الأمر أجبر اليابان على التعامل مع المطالب الروسية القادمة بعيداً عن الاستخفاف، والأمر الثاني حول هذا الموضوع يتعلق بحاجة اليابان إلى المواد الخام التي لدى روسيا والموجودة في المناطق الروسية القريبة من اليابان كجزيرة سخالين، لذلك فإنه يمكن القول إن الرغبة الروسية في السيطرة على الكوريل ازدادت الآن، وذلك لأن الكوريل تكمل سيطرتها الجغرافية على المناطق التي تحتوي على المواد الخام التي صارت ضرورية الآن لروسيا ذاتها لكي تستخدم في صناعاتها، وبالإضافة إلى ذلك فإنها ستقوم بتصديرها إلى اليابان المورد المضمون للعملات الصعبة التي صارت تحتاجها روسيا بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخها[16].

وإذا ما أصرت روسيا على أن ترث تركة الاتحاد السوفيتي الذي كان يُصِرُّ على أن المعاهدات الدولية تعد منبعاً أساسياً للقانون الدولي يزودها بعذر جاهز للتدخل في اليابان فإن الموقف الياباني سيكون محرجاً جداً، ولكن المرء صار في ظل المعطيات الدولية الجديدة وانحسار فترة الحرب الباردة يشك في أن تقف روسيا مواقف متصلبة تجاه اليابان، ويعود ذلك إلى كونها الحليف القوي للولايات المتحدة، ويشك أيضاً في أن تسير على خطا الاتحاد السوفيتي الذي كان يَتَّسِمُ بالإصرار والاستمرارية في سياساته، فقد سار مثلا على وتيرة واحدة فيما يتعلق بمسألة الكوريل، وفي واقع الأمر يستطيع المرء أن يشير إلى أن النظرة السوفيتية إلى اليابان على أنها دولة هامشية سيتغير الآن من خلال الموقف الروسي الجديد فيما يتعلق بمعالجة شتى القضايا العالمية وبخاصة إذا ما أخذنا موقف الاقتصاد الياباني القوي في عالم اليوم، ومما لاشك فيه أن اليابان تعي تلك الحقيقة تماماً، ويبدو أنها على استعداد للعب بها على أنها ورقة رائجة في هذا المجال (كورياما، 1990 :230-237). وفيما قبل انعقاد قمة السبعة الكبار قبل الماضية التي عقدت في لندن أكّد رئيس الوزراء الياباني السابق توشيكوكايفو أن الاتحاد السوفييتي لن يتلقى مساعدات يابانية كبيرة حتى يعيد إلى اليابان جزر الكوريل، ووصف كايفو الجزر بأنها جزء لايتجزأ من الأراضي اليابانية، وأضاف أن مسألة الجزر هي مسألة سيادة وطنية، وليس هناك أي مجال للدخول في مساومات بشأنها، وذلك لأنها ليست مسألة صفقة تجارية قابلة للتنازل فيها، وقد وضع كايفو شروطاً إضافية للاستجابة لنداء المساعدة الذي وجهه ميخائيل

جورباتشوف للغرب لدعم برامجه الاقتصادية الإصلاحية، وأبرز تلك الشروط هي استعداد الاتحاد السوفيتي لتطبيق سياسة «التفكير السوفيتي الجديد» التي تُنْتَهَجُ في الشؤون الآسيوية وذلك في إشارة لإنهاء بواعث الحرب في القارة على شاكلة ما حدث في إنهاء مظاهر الحرب الباردة في أوروبا[17].

مفاوضات الطرفين وحواراتهما

يعد احتلال الجيش الأحمر السوفيتي لتلك الجزر القاعدة الرئيسة التي تشكلت حولها الخلافات السوفيتية – اليابانية. وصرحت موسكو بأنه لم يكن هناك خلاف حدودي بين الاتحاد السوفيتي واليابان. وينطلق الموقف السوفيتي هذا من منطلق أن السيادة السوفيتية على جنوب سخالين والكوريل تمَّ الاعتراف بها نتيجة للأمور الثلاثة الآتية: أولًا اتفاقات حلفاء الحرب المتعددة، وثانياً من قبل استسلام اليابان غير المشروط، وثالثاً معاهدة سلم سان فرانسيسكو لعام 1951 والتي أسقطت فيها اليابان مطالبها في تلك الجزر (Petrov, 1969: 34). وتستند دعوى الاتحاد السوفيتي على أن كوناشيري، وايتوروفو، وجزيرة شيكوتان، وأرخبيل هابوماي التي تطالب طوكيو باستعادتها تُعَدُّ جزءاً من الكوريل التي تنازلت اليابان عن ملكيتها (Falkenheim, 1987: 49).

ولكن اليابان رفضت ادعاءات موسكو، وقالت إنها لم تعترف بالسيادة السوفيتية على جنوب سخالين وجزر الكوريل، وأضافت أنها ليست ملزمة باتفاقية يالطا، لأن الكثير من بنودها كانت لاتزال سرية في الوقت الذي قبلت فيه اليابان إعلان بوتسدام قاعدة لاستسلامها في الحرب، ويشير إعلان بوتسدام إلى إعلان القاهرة الذي نَصَّ على أنه سيتم إجبار اليابان على إعلان تخليها عن جميع الأراضي التي استولت عليها «بالعنفْ والطمع»، وذلك الأمر لاينطبق على حالتي سخالين وجزر الكوريل، ولكن رغم قيام اليابان بإسقاط مطالبها في تلك الجزر وفقاً لاتفاقية سان فرانسيسكو فإن الاتحاد السوفيتي لم يصادق على تلك الاتفاقية، ويجعل ذلك الأمر تبعية تلك الجزر لأحد الطرفين غير محددة، لذلك فإن تبعية جنوب سخالين وجزر الكوريل لروسيا غير معترف بها عن طريق معاهدة دولية. وعلاوة على ذلك فإن اليابان تقول إن كوناشيري وايتوروفو وهابوماي وشيكوتان ليست جزءاً من سلسلة جزر الكوريل التي تنازلت عن ملكيتها، ويعود السبب في ذلك إلى أن تلك الجزر لم تخضع لملكية قوة أجنبية مطلقاً، مما يعني أنه يُنْظَرُ إليها على أنها أراض يابانية

صرفة وغير قابلة للمساومة، وتبرز طوكيو بهذا الصدد أسانيد تاريخية وجغرافية وبيئية - نباتية لكي تعزز مقولتها تلك (Falkenheim, 1987: 49).

وفي الوقت الذي تمثّل فيه وجهات النظر تلك المواقف الأخيرة لكلا الطرفين فإن مواقفهما لم تكن متصلبة بهذه الدرجة في السابق، ففي عام 1955 مثلاً عند بدء المفاوضات الخاصة بعقد اتفاقية سلام بينهما كانت مواقفهما أكثر مرونة، وكانت هناك تطلعات ونوايا أكبر للتوصل إلى عقد اتفاقية سلام، فاليابان كانت تطمح في تبني سياسة أكثر تحرراً من التبعية للولايات المتحدة تجاه موسكو. ويعود ذلك إلى وجود مجموعة من المصالح التي سعت اليابان إلى تحقيقها، فقد كانت اليابان تطمح إلى الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة التي لم تكن لتحصل عليها بسبب استخدام الاتحاد السوفيتي لحق النقض Veto، وكانت اليابان أيضاً ترغب في إنهاء حالة الحرب بينها وبين الاتحاد السوفيتي في سبيل قيام علاقات دبلوماسية تطمح من ورائها إلى استعادة أسرى الحرب اليابانيين الذين كانوا لا يزالون لدى الاتحاد السوفيتي، ومن جانبه فإن الاتحاد السوفيتي كانت له استراتيجية لخلق علاقات دولية جديدة. فقد كان خروتشوف السكرتير العام للحزب الشيوعي السوفيتي يسعى إلى خلق سياسة من شأنها أن تقيم نوعاً من التعاون السلمي، وأتى ذلك في محاولة لحل الخلافات الحادة في علاقات الشرق بالغرب، وتوخت موسكو من ذلك تحرير نفسها من تعقيدات تلك الخلافات لكي تتفرغ للتركيز على الدول النامية لتحقيق مكتسبات سياسية وأيديولوجية فيها، وتأييداً لمساعيه تلك أبدى خروتشوف مرونة واضحة لم تكن معهودة في معالجة السوفيت للأمور المتعلقة بمسائل الحدود ومناطق النفوذ. فقد وافق خروتشوف مثلاً على إعادة قاعدة بوركالا البحرية إلى فنلندة وإلى إعادة النظر في القطاع السوفيتي في النمسا (Falkenheim, 1987: 49).

ونتيجة لتلك الرغبة في التفاوض فإن موقف الطرفين أصبح متقارباً مع حلول عام 1955 للتوصل إلى اتفاقية حدودية بشكل لم يسبق له مثيل، إلا أنه ما إن شَرَعَا بالمفاوضات حتى لاح في الأفق بون شاسع يفصل بين وجهات نظرهما، فقد تم رفض مطالب اليابان في استعادة سلسلة جزر هابوماي وكل من جزر شيكوتان وكوناشري وايتورفو. ولكن بعد مضي شهرين من المفاوضات وافقت موسكو على إعادة جزر هابوماي وجزيرة شيكوتان، في تلك اللحظة بدا واضحا أنه كان من الممكن عقد اتفاقية من نوع ما حيث إن المفاوضين اليابانيين جاءوا إلى لندن وهم يعتقدون أن حكومتهم قد تقبل هذا النوع من الحلول الوسط (Hellman, 1969: 34).

ولكن الأمور لم تسر وفقا لتوقع المفاوضين تلك، ولم تعقد اتفاقية سلم بناء

على ذلك الحل الوسط الذي اقترحه السوفييت، ويعود ذلك إلى أن الموقف الياباني حول الموضوع تصلَّب فجأة، فبعد وقت قصير من العرض السوفيتي الآنف الذكر نشرت وزارة الخارجية اليابانية كراسة تدافع فيها عن مطالب اليابان في جزر كوناشيري وايتوروفو، عندئذ تم إعداد مسودة اتفاقية وضحت فيها الخارجية اليابانية موقفها المتشدد جدا حيث لم تطالب بالجزيرتين المذكورتين فقط، واقترحت فيها أن يتم النظر في ملكية جزر كوريل الشمالية وسخالين الجنوبية من قبل مؤتمر دولي، وأن يتم تحديد ملكيتها من قبل ذلك المؤتمر، ونظراً لكون تلك المسودة لم تكن مقبولة على الإطلاق من قبل موسكو فإن المفاوضات علقت تماما مع نهاية شهر أغسطس 1955 (Hellman, 1969: 34; Matsumoto, 1977: 13-14). وجزئياً يعود ذلك الموقف الياباني المتصلب خلال المفاوضات المشار إليها إلى ضغوط تَعَرَّض لها رئيس الوزراء الياباني آنذاك من قبل حلفائه الليبراليين الذين شكل بالتحالف معهم حكومته، لقد كان الحزب الديمقراطي الليبرالي معارضاً للوصول إلى حل وسط لمسألة الحدود مع الاتحاد السوفيتي، ومن جانب آخر فإنه يبدو أن الولايات المتحدة لعبت دورها أيضاً في الضغط على اليابان وذلك في سبيل منعها من توقيع اتفاقية مع الاتحاد السوفيتي. فلكي يحبط التقارب الياباني السوفيتي قام وزير خارجية الولايات المتحدة آنذاك جون فوستردالاس بتهديد اليابان. وقال: إن حكومته ستقوم بمراجعة موقفها تجاه كون جزيرة أوكيناوا التي كانت الولايات المتحدة تحتلها آنذاك جزءاً أصيلاً من الأراضي اليابانية، وذلك إذا ما اعترفت طوكيو بأن كوناشيري وايتوروفو أراض سوفيتية (Hellman, 1969: 34; Matsumoto, 1977: 13-4). وبعد مَدٍ وجَزْر ثَمَّ كسر طوق الجمود الذي ساد علاقات الطرفين، ففي اكتوبر 1956 قرر الطرفان توقيع إعلان سلم يقيمان من خلاله علاقات دبلوماسية فيما بينهما، وينهيان حالة الحرب التي كانت قائمة، ووعد الاتحاد السوفيتي بإعادة جزر هابوماي وجزيرة شيكوتان بعد توقيع اتفاقية سلم شاملة في المستقبل تنهي من خلالها جميع الخلافات الحدودية: (Falkenheim, 1987: 52) وفي الوقت الذي أُعيد فيه فتح باب المفاوضات لعقد اتفاقية سلم في عام 1972 كانت مواقف كلا الطرفين متباعدة جداً، وجاء ذلك التباعد نتيجة لتراكمات أحداث الستينات، ففي يناير 1960 تراجع الاتحاد السوفيتي عن عروضه وأقواله بأنه سيعيد جزر هابوماي وجزيرة شيكوتان بعد الانتهاء من توقيع اتفاقية السلم، وواضح أنه لن يتم إعادة الجزر المذكورة مالم يتم سحب جميع القوات الأجنبية من الأراضي اليابانية. ذلك التصلب في مواقف موسكو كان يستهدف التأثير على مواقف اليابان خلال المفاوضات التي كانت جارية بينها وبين الولايات

المتحدة لتجديد الاتفاقية الأمنية، وفي عام 1968 ظهرت تصريحات سوفيتية عدة توضح بأن موسكو لم تعد راغبة حتى في الاعتراف بأنه كانت هناك سيادة يابانية في وقت مضى على أيٍّ من المناطق المتنازع عليها: (Falkenheim, 1975: 120-124). ومع نهاية عقد الستينات كان القادة السوفيت يبررون رفضهم لعقد اتفاقية حول الحدود مع اليابان بأنه من غير المعقول العبث بتسويات عقدت عند نهاية الحرب العالمية الثانية، وعكست تلك المقولة الجديدة الاهتمام السوفيتي بتأثير عقد اتفاقية من ذلك القبيل على القوى الأخرى التي لها خلافات حدودية مع الاتحاد السوفيتي وخصوصاً الصين والمانيا الغربية.

وخلال الفترة الأخيرة من الستينات زاد الاهتمام الياباني بموضوع الخلاف الحدودي، ففي الفترة السابقة كان موضوع الحدود الشمالية ذا أهمية ثانوية نتيجة لإعطاء اليابان أهمية أكبر في سياساتها الحدودية لمسألة أوكيناوا. واعتبرت أوكيناوا ذات أهمية أكبر لسببين يتعلق الأول منهما بمعيشة عدد أكبر من اليابانيين على أراضيها في الوقت الذي أُجلي فيه معظم اليابانيين الذين كانوا يعيشون في الحدود الشمالية من هناك بعد الحرب العالمية الثانية، ويتعلق ثانيهما بالتضحيات الجسيمة التي قدمها الشعب الياباني من دمائه للدفاع عنها في أثناء الحرب، وظهر مُؤَشِّر قوي على استعادة السراة السياسية اليابانية ثقتها بنفسها فيما يتعلق بموضوع الحدود الشمالية، واتضح ذلك عندما بدأت تظهر اهتماماً أكبر بتلك المسألة في الوقت الذي يلاحظ فيه أنها كانت مترددة كثيراً في هذا الشأن، فقد لُوحِظَ في فترات سابقة أنها كانت مستعدة لقبول حلول وسط قد تكون غير مرضية لعامة اليابانيين، وجاء المؤشر الذي يعزز تلك المقولة عندما أصدر الدايت الياباني (البرلمان) بمجلسيه قراراً مفاده إرسال مبعوثين منه إلى هوكايدو في أواخر أغسطس وأوائل سبتمبر من العام 1967. واستهدف الدايت من وراء ذلك استقصاء موضوع الحدود الشمالية على الطبيعة[18]. وفي أكتوبر من العام نفسه شكل الحزب الديمقراطي الليبرالي الحاكم آنذاك لجنة خاصة لدراسة موضوع الحدود. (Falkenheim, 1978: 52). وتزايدت المساعي اليابانية لتعزيز مطالبها في استعادة الحدود الشمالية في عام 1967 بعد قيام رئيس الوزراء الياباني آنذاك آيساكو ساتو بزيارة رسمية إلى واشنطن، وخلال تلك الزيارة وافق الرئيس ليندون جونسون على إعادة جزر بونين، وأعلن تصريحات التزم من خلالها التزاماً مطّاطيّاً بإعادة أوكيناوا إلى اليابان.

وفي الثامن والعشرين من أغسطس 1968 قام مكتب رئيس الوزراء الياباني بإصدار وثيقة حول الوضع العام للحدود اليابانية الشمالية، حيث وضح فيها أن

جزر هابوماي وشيكوتان وكوناشيري وايتورفو يجب أن تظهر ضمن الخرائط الرسمية اليابانية جزءاً من الأرض اليابانية، وبالإضافة إلى ذلك فإن الوثيقة مهدت لفرض الضرائب المحلية على شيكوتان، وكوناشيري، وايتورفو ابتداءً من السنة المالية للعام 1969. ويجدر التنويه هنا إلى أن الضرائب كانت قد فرضت على جزر الهابوماي منذ عام 1959 [19]. وفي 21 أكتوبر 1970 قام رئيس الوزراء الياباني آنذاك ايساكوساتو بشرح وجهة النظر اليابانية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، وربما أدّتْ تلك التحركات اليابانية المكثفة والعلنية إلى ازدياد تصلُّب صانعي القرار السوفييت تجاه الموضوع، وإلى انتهاجهم خُطاً أكثر شدة، وذلك لأنه بدأ أن اللين الذي أظهرته موسكو في السابق تجاه جزر هابوماي وشيكوتان أدَّى إلى مزيد من المطالب اليابانية في المنطقة.

وفي بداية السبعينات ظهرت بوادر كثيرة تشير إلى أن الولايات المتحدة واليابان كانتا تتحركان في اتجاه التقارب مع الصين بشكل أكبر من ذي قبل، ذلك الأمر أدَّى إلى أن يقوم الاتحاد السوفيتي بالضغط على طوكيو عن طريق فتح ملف الحديث عن عقد اتفاقية سلام سوفيتية- يابانية، وقد ربحت اليابان امتيازا حول الموضوع، فقد قام السكرتير العام للحزب الشيوعي السوفيتي آنذاك ليونيد بريجينيف بتوقيع ميثاق مشترك مع رئيس الوزراء الياباني تاناكا وذلك في أكتوبر 1973، وضمن تلك الأجواء وافق بريجينيف على إكمال المفاوضات لعقد اتفاقية سلام توصل إلى حل جميع المشكلات المتراكمة منذ الحرب العالمية الثانية، وفَسِّرَت تلك الموافقة على أنها إشارة واضحة إلى المشكلات الحدودية المعلقة بين الطرفين، ولكن لم يتم التوصل إلى اتفاقية واضحة حول الموضوع في أثناء تلك المباحثات، بل على العكس من ذلك فإن التقارير التي خرجت من أروقة المفاوضات تشير إلى أنه كلما حاول رئيس الوزراء الياباني إثارة موضوع الحدود كان بريجينيف يتهرب منه إلى أن ثارت ثائرته أخيرا وانفجر غاضباً، ويشير كثير من المحللين السياسيين في تلك الفترة إلى أن النتيجة التي تمخضت عن تلك المفاوضات لم تكن حتمية، وإلى أن اليابان فقدت فرصة نادرة للوصول إلى اتفاقية مع السوفييت، ويرى أولئك المحللون أن رغبة موسكو في إجهاض التقارب الصيني الياباني، وفي تحقيق تعاون مع اليابان لتنمية سيبيريا خلقت لديها استعداداً للوصول إلى حَلّ وسط مع اليابان لم تحسن الأخيرة استغلاله، وفَوَّتت اليابان فرصة الوصول إلى حَلّ وسط بتحركها السريع على محورين: الأول هو إقامة علاقات دبلوماسية مع بكين، والثاني هو امتناعها من إقامة تعاون مشترك مع

موسكو لتنمية سيبيريا وإصرارها على ربط ذلك بتحقيق نجاح واضح على صعيد المسألة الحدودية (Falkenheim, 1987: 53).

وفي الفترة التي تلت زيارة تاناكا إلى موسكو كانت هناك حوافز أقل لدى موسكو للوصول إلى حلول وسط، فالأزمة النفطية التي ألمت بالعالم في عام 1973 إثر المقاطعة العربية لتصدير النفط إلى العالم الغربي وحلفائه أثّر على موقف موسكو. فقد تشكلت لدى موسكو قناعة أكبر بأنه ليست هناك حاجة إلى صفقات حدودية مع اليابان لإغرائها بالتعاون والمساهمة في تنمية سيبيريا، وعندما أبدت اليابان مرونة أقلّ تجاه الخلاف الحدودي قام الاتحاد السوفيتي بتغيير تكتيكاته مرة أخرى، وخلال زيارة وزير الخارجية الياباني ميازاوا إلى موسكو في يناير 1975 اقترح السوفييت توقيع اتفاقية حسن جوار وتعاون مشترك تكون حداً فاصلاً في الوقت الذي تتم فيه مناقشة اتفاقية سلام، ولكن اليابان رفضت توقيع تلك الاتفاقية لأنها لم تتطرق إلى مسألة الخلاف الحدودي.

وفي الفترة اللاحقة انتهج القادة السوفييت خطا أكثر تشددا تجاه الموضوع، فقد رفضوا بشكل قاطع وجود مشكلة حدودية بين بلادهم واليابان من الأساس، وفي مؤتمر الحزب الشيوعي السوفيتي الذي عقد في فبراير 1976 نعت ليونيد بريجنيف الموقف الياباني بأنه «مطالب حدودية غير قانونية». ومن جانب آخر قامت موسكو ولأول مرة بمطالبة اليابانيين الذين يقومون بزيارة قبور أقربائهم في المناطق الشمالية بحمل جوازات سفر صالحة مع الحصول على تأشيرات مسبقة قبل توجههم إلى هناك، ولم يكن ذلك الأمر مقبولاً لدى طوكيو على الإطلاق، وتم تصعيد الخلاف من قبل موسكو عندما أعلنت في العاشر من ديسمبر 1976 عن نيتها لإنشاء مجال اقتصادي قدره 200 ميل بحري مستوعبة بذلك المياه المحيطة بالجزر محل الخلاف، وحاول السوفييت واليابانيون حل تلك المشكلة عن طريق مناقشة اتفاقية تضمن للصيادين اليابانيين القيام بعملهم بسلام. ولكن المشاكل الحدودية الأساسية المعلقة عاقت الاتفاق حول الموضوع (Falkenheim, 1978: 608-613). وباتت مسألة إعلان موسكو بمد حدودها البحرية إلى 200 ميل تهدد بتطور الخلاف إلى الأسوأ وذلك بسبب اتساع مساحة المناطق البحرية المتنازع عليها.

ولكي تحل تلك المشكلة دخل الطرفان في مفاوضات لإرساء قواعد تحكم عملية الصيد اليابانية في تلك المنطقة، وتزامنت تلك المفاوضات مع قرار اليابان بالسماح للولايات المتحدة بفحص طائرة MIG-25 التي هبط بها طيار سوفيتي هارب في جزيرة هوكايدو وذلك في سبتمبر 1976. ومما زاد من تعقيد تلك المفاوضات

توجس اليابان خيفة من أن عقد أية اتفاقية يتم من خلالها الاعتراف بحق الاتحاد السوفيتي في تطبيق تشريعاته على الصيادين اليابانيين العاملين في المياه المحيطة بالجزر المتنازع عليها سيضعف كثيراً من المطالب اليابانية. وبعد مفاوضات طويلة ومعقدة توصل الطرفان إلى اتفاقية في مايو 1977، واحتوت تلك الاتفاقية مادة تشير إلى أنه لايوجد نص في الاتفاقية المعقودة يشير بوضوح إلى حَقّ أي من الطرفين المتنازعين في أن يَدَّعِيَ ملكية المناطق المتنازع عليها[20]. ويعني هذا أن هناك إشارة واضحة إلى بقاء المسألة الحدودية معلقّة، وأصرت اليابان أيضاً على أن النص الذي يجب أن يؤخذ به فيما يتعلق بمد المياه الإقليمية السوفيتية إلى 200 ميل هو ذلك النص الذي جاء في إعلان مجلس السوفييت الأعلى الذي نشر في العاشر من ديسمبر 1976، وليس قرار مجلس الوزراء السوفيتي الذي أعلن فيما بعد، ويعود السبب في ذلك إلى أن الأول كان أقل تحديداً للمناطق التي يشملها القرار. وخلال الجولة الثانية من المفاوضات التي بدأت في أواخر يونيو 1977 واختتمت في الرابع من أغسطس من العام نفسه، ناقشت الحكومتان اتفاقية مؤقتة لتنظيم عملية الصيد السوفيتية في منطقة المائتي ميل بحرية التي أعلنتها اليابان في الأول من يوليو 1977، ومن الأمور الأساسية التي عاقت الاتفاق أن منطقة المائتي ميل اليابانية المعلنة احتوت المياه المحيطة بالجزر المتنازع عليها، وتداخلت مع المنطقة التي أعلنتها الاتحاد السوفيتي، ولكن الطرفين تمكنا من التوصل إلى صيغة وسط سمحت لهما بتجنب مشكلة الحدود، ورغم تلك النتيجة، فإن موقف موسكو المتصلب في المفاوضات خلق امتعاضاً مستمراً في اليابان، وعلى ذلك فإنه يمكن القول إن موسكو خسرت فرصة مهمة لإيقاف اليابان من التقارب الشديد مع الصين، ففي فبراير 1978 قامت اليابان بتوقيع اتفاقية ذات نطاق واسع، طويلة الأمد للتعاون الاقتصادي مع الصين، وفي أغسطس من العام نفسه تم توقيع اتفاقية صداقة بين اليابان والصين عملت على زيادة التباعد بين الصين والاتحاد السوفيتي، فلو قامت موسكو بانتهاج سياسة أَقَلَّ تشددا تجاه اليابان حول مسألة الجزر لكان من الممكن لها أن توازن من الموقف الياباني تجاه الصين، ومن التقارب الشديد الذي حدث بينهما إذا لم تقم بمنع حدوثه من الأساس (Falkenheim, 1987: 55).

وتعقدت مسألة حل الخلاف الحدودي كثيراً في الفترة التي تلت توقيع اتفاقية السلم والصداقة، فقد شهدت تلك الفترة تداعياً ملحوظاً في العلاقات السوفييتية - اليابانية. ويعود السبب في ذلك لمجموعة قضايا أهمها التقارب الصيني الياباني وتصعيد البناء العسكري السوفيتي في منطقة المحيط الهادي الآسيوية وفي الجزر

المتنازع عليها، والاجتياح السوفيتي لأفغانستان ومأساة طائرة الركاب الكورية الجنوبية KAL 007 التي أسقطتها وسائل الدفاع السوفيتية، والجمود الذي ساد علاقات الولايات المتحدة بالاتحاد السوفيتي. وقام الاتحاد السوفيتي بالرد على إعادة فتح الحوار الياباني الصيني، وتمَّ ذلك عن طريق زيادة الضغط على اليابان لتوقيع اتفاقية حسن جوار وتعاون معه، وعندما قامت صحيفة الإزفستيا لسان حال الحكومة السوفيتية بنشر مسودة اتفاقية بين الاتحاد السوفيتي واليابان في أواخر فبراير 1978 أعلن وزير الخارجية الياباني آنذاك سونودا بأن بلاده لن تأخذ في اعتبارها تلك الاتفاقية إلى أن يتم توقيع اتفاقية سلم بين الطرفين تعيد المناطق الشمالية إلى اليابان، وقام الاتحاد السوفيتي أيضاً بتبني موقف أكثر تشددا تجاه جزر هابوماي وشيكوتان، فعندما قام رئيس الحزب الليبرالي الجديد بزيارة موسكو في نوفمبر 1978 أخبر من قبل اليكسي كوسيجين والقادة السوفييت الآخرين بأن الاتحاد السوفيتي لم يَعُدْ ملزَماً بما أعلنه في عام 1956 بأنه سيعيد تلك الجزر بعد أن تتم عملية توقيع اتفاقية سلمية، وقام كوسيجين بتذكير رئيس الحزب المذكور بالإعلان السوفيتي الذي صدر في عام 1960 الذي وضح بأنه لن يتم إعادة الجزر المذكورة مالم تنسحب جميع القوات الأجنبية الأخرى من اليابان، وتمت مسألة توضيح تلك الفكرة من قبل السفير السوفيتي لدى اليابان. فقد أخبر السفير مراسل صحيفة يابانية بأنه ليس لدى الاتحاد السوفيتي أية نية بتحويل صخرة واحدة إلى اليابان فما بالك بجزيرة. تلك التصريحات سببت بعض الامتعاض في اليابان، وذلك لأن الموقف السوفيتي حول الموضوع بدا غامضاً، وبالإضافة إلى ذلك فإن طوكيورفضت مقولة إن موسكو لها الحق في تبديل التزام 1956 من طرف واحد (Falkenheim, 1987: 55).

وفي أواخر يناير 1979 أعلنت وكالة الدفاع اليابانية أنَّ الاتحاد السوفيتي قام بتعزيز حامياته وقواعده في كوناشيري وايتورفو، وفي عملية بناء عسكرية بدأت في مايو 1978 قام الاتحاد السوفيتي بزيادة حجم قواته من حوالي 2000 إلى 5000 جندي، وقام بتوسعة مدارج المطارات، وطور التسهيلات التي تقدمها الموانىء، وقام بإنشاء مبان جديدة ومحطات رادار، كما نقل صواريخ أرض - جو إلى تلك المنطقة[21]، وفي رد فعل ياباني على تلك التحركات السوفيتية قام نائب وزير الخارجية الياباني تاكاشيما ماساو بتسليم رسالة احتجاج شفهية إلى السفير السوفيتي في طوكيو في أوائل فبراير، وفي إطار ذلك الاحتجاج طالب ماساو بإزالة جميع القوات السوفيتية الموجودة في الجزر، ورَدَّ السفير السوفيتي في احتجاج مضاد مدعياً أن الاحتجاج الياباني يشكل تدخلاً خطيراً في الشؤون الداخلية لبلاده حيث إن الجزر كانت وما زالت أراضي

سوفيتية، وعلى أثر ذلك عقد الدايت الياباني اجتماعاً له في فبراير 1979 أصدر فيه إعلاناً بأن الجزر المشار إليها أراض يابانية، وقام الدايت بِحَثِّ الحكومة بالمطالبة بالانسحاب الفوري للقوات السوفيتية منها، وبغض النظر عن الاحتجاج الياباني واصل السوفيت زيادة قواتهم في الجزر المتنازَع عليها، ومع قدوم صيف 1979 وصل عدد القوات السوفيتية المتمركزة في كوناشيري وايتوروفو إلى 12000 جندي مزودين بأحدث أنواع الأسلحة بما في ذلك طائرات الهجوم العمودية والدبابات والمدفعية الثقيلة، وتلك الزيادة تشير بوضوح إلى أن مهمة تلك القوات لم تكن دفاعية محضة، ومما زاد من قلق اليابانيين حول الموضوع هو إرسال قوات أرضية سوفيتية إلى جزيرة شيكوتان لأول مرة (Lewis, 1980: 23). . وجاء اجتياح القوات السوفيتية لأفغانستان لكي يؤثر تأثيراً قوياً على إدراك اليابانيين الحسي بالأمن مما خلق اهتماماً بالغاً بامكانية وجود تهديد سوفيتي حقيقي لهم، وتعزز ذلك الاهتمام عن طريق استمرارية زيادة بناء القوة العسكرية السوفيتية في منطقة المحيط الهادي الآسيوية وفي الجزر الشمالية، ومع حلول نهاية عام 1982 وصل عدد القوات السوفيتية في الجزر المتنازع عليها إلى 14000فرد، وتم استبدال طائرات ميج 17 المتمركزة في ايتوروفو بطائرات ميج 21 الأسرع من الصوت[22]. وفي سبتمبر 1983 أرسلت عشرون طائرة ميج 23 المقاتلة إلى ايتوروفو للتمركز هناك، وفي أبريل 1984 رفع عدد طائرات الميج 24 إلى أربعين طائرة، وساهمت العقوبات التي فرضت على الاتحاد السوفيتي بعد اجتياحه لأفغانستان في بروز انخفاض ملحوظ في الاتصالات الديبلوماسية بين الاتحاد السوفيتي واليابان. ويلاحظ أيضاً أنه قبل الاجتياح المذكور قام وزير الخارجية السوفيتي أندريه جروميكو بتأجيل زيارته المعد لها مسبقاً إلى اليابان مرات متعددة، من جانب آخر فقد خفض عدد الاتصالات الرسمية اليابانية بشكل ملحوظ خلال السنوات الأولى من عقد الثمانينات، وجاء ذلك عندما تمَّ إلغاء مجموعة من اللقاءات الدورية والعادية على مستوى نواب الوزراء نتيجة مباشرة لفرض العقوبات اليابانية، وجاءت تلك العقوبات كما ذكرنا رَدَّ فعل على غزو أفغانستان، وإعلان الأحكام العرفية في بولندا، ويعني غياب الاتصالات الرسمية في تلك الفترة أنه لم تُعْقَد مفاوضات رسمية تتعلق بمسألة الحدود، ولكي تواصل ضغوطها حول المسألة فإن اليابان أقدمت على مجموعة من الخطوات، وكان من بينها زيارات لكبار المسؤولين اليابانيين إلى رأس نوسابو لتفقد الجزر الشمالية، وقيام لجنة من البرلمان بزيارة إلى نيويورك لشرح قضية اليابان بخصوص حدودها الشمالية لمختلف مسؤولي الأمم المتحدة وسفراء العالم لديها، والقيام بجمع 34 مليون توقيع ياباني في التماس

لإعادة الجزر الشمالية اليهم، فكلما وجد اليابانيون فرصة سانحة قاموا بإثارة قضية الخلاف الحدودي بينهم وبين السوفييت الذين كانوا يردون بنفي وجود مشكلة حدودية (Falkenheim, 1987: 58).

والاستثناء الوحيد لهذا الرفض المستمر كان متعلقاً بمنطقة مصايد الأسماك حيث خلق الاعتماد السوفيتي - الياباني المتبادل حاجة لوجود اتصالات دورية ومستمرة لمناقشة الحصص والمشاكل الأخرى. ففي أغسطس 1981 وقَّع الجانبان اتفاقية تتعلق بالسماح للصيادين اليابانيين بجمع الطحالب البحرية حول جزيرة كابيجارا ضمن سلسلة جزر هابوماي، تلك الاتفاقية حلت محل اتفاقية خاصة عقدت في عام 1963 تتعلق بالموضوع ذاته، وعلقت من قبل الاتحاد السوفيتي في عام 1976. وقدم الاتحاد السوفيتي بعض التنازلات خلال المفاوضات التي جرت لعقد تلك الاتفاقية، وجاءت تلك التنازلات عن طريق إسقاطه مطالبه بأن تحتوي الاتفاقية على نَصّ يشير إلى استعمال الاسم الروسي للجزيرة بدلاً من الاسم الياباني، وأن تنص على أن يحصل الصيادون اليابانيون على تصريحات يصدرها الاتحاد السوفيتي، وأن يقع أولئك الصيادون تحت طائلة القانون السوفيتي. ووجدت طوكيو تلك المطالب غير مقبولة، وذلك لأنها من الممكن أن تفسر بطريقة ربما تؤدي إلى تعزيز مواقف موسكو من الصراع الحدودي، وفي مقابل تلك التنازلات وافق الصيادون اليابانيون على دفع رسوم ضخمة مقابل الحصول على تراخيص بجمع القواقع. وفي ديسمبر 1984 قام الطرفان بتوقيع اتفاقية لمدة ثلاث سنوات تنظم عملية قيام اليابانيين بالصيد في مجال المائتي ميل بحري السوفيتية. وحلت تلك الاتفاقية محل الاتفاقيتين المنفصلتين الأخريين ذواتي السنة الواحدة اللتين وقعتا في عام 1977 واستمر تجديدهما منذ ذلك الوقت. ومنذ عام 1984 كان هناك بعض التحسن في العلاقات الاجمالية بين الطرفين حيث قام الطرفان بإعادة الاتصالات السياسية على المستويات العليا التي علقت منذ الغزو السوفيتي لأفغانستان، وشهد عاما 1984 و 1985 تبادل زيارات وفود برلمانية وإعادة تفعيل المشاورات على مستوى مساعدي الوزراء حول أمور تتعلق بالشرق الأوسط والأمم المتحدة والحد من التسلح بالإضافة إلى الكثير من الأمور الأخرى، وعلى أية حال فقد رفض وزير الخارجية السوفيتي الأسبق جروميكو مراراً وتكراراً الدعوات لزيارة اليابان مُسَوِّغاً ذلك بقوله انه سيأتي عندما يتأكد بأن الأحاديث التي سيجريها لن تكون مربوطة ومؤثراً عليها من قبل المسألة الحدودية، وبأنه لن يُسْتَقْبَلَ بمظاهرات مضادةً له (Falkenheim, 1987: 58).

التطورات الأخيرة

تشير آخر التطورات حول مشكلة الخلاف على ملكية جزر الكوريل بين اليابان وروسيا أن مواقف الطرفين الأخيرة زادت تصلباً، وباعدت بينهما أكثر مما كان عليه الأمر لثلاثين عاماً خَلَت. فبالنسبة لليابانيين تعد الجزر رمزاً زاد أهمية عبر السنين، ويأتي ذلك انعكاساً لنمو الوطنية اليابانية بثوبها الجديد المعتمد على الإصرار والثقة بالنفس. ويدل على تزايد دور اليابان المستقل في الشؤون الدولية (العشماوي، 1992 :253-255)، ويلقى موقف الحكومة اليابانية من قضية الجزر من حيث هي جزء أصيل وغير قابل للفصل عن الأراضي اليابانية الأخرى مزيداً من الدعم والتأييد من عامة اليابانيين، ومن أحزاب المعارضة جميعها، ولكن رغم الحقيقة السابقة فإننا إذا ما أخذنا في الاعتبار ذوبان الجليد السياسي الذي اجتاح معظم أنحاء العالم فإننا بالضرورة لانستطيع أن نتجاهل ما حَدَث وما يحدث من ذوبان لهذا الجليد بين عاصمتي روسيا واليابان. فمنذ بداية أكتوبر 1991 توقفت طوكيو بشكل ملموس عن معارضتها منح موسكو مساعدات اقتصادية واسعة النطاق، وترجمت ذلك عملياً عن طريق تقديم صفقة معونات قيمتها 2,5 «مليار دولار» أمريكي، ولم يكن الرد الروسي على ذلك هينا حيث إن موسكو في الأسابيع الأخيرة من حكم جورباتشوف قامت بتقديم تنازلات حول جزر الكوريل، فمن ضمن الحديث الواسع الذي دار حول التوقعات لزيارة كان سيقوم بها جورباتشوف إلى اليابان في نهاية العام 1991 خرجت إشاعات قوية مصحوبة بتفاؤل شديد، ودار ذلك التفاؤل حول مخرجات تلك الزيارة على صعيد مسألة الكوريل، وتطلعت طوكيو كثيراً إلى عودة جميع الجزر الشمالية إليها على أنها نتيجة إيجابية لزيارة جورباتشوف. ولكن موسكو رفضت التعليق على إمكانية فتح الحوار حول هذه المسألة بالإضافة إلى رفضها التعليق على الإشاعات ذاتها، بل على العكس من ذلك صدرت عنها اشارات مشجعة حول الموضوع خلال زيارة وزير الخارجية السوفيتي آنذاك ادوارد شفرنادزة إلى طوكيو في سبتمبر 1991 وأعقب تلك الزيارة قيام وفد ياباني غير رسمي بزيارة موسكو، وخلال تلك الزيارة تابع الوفد تطورات الإشاعات التي دارت حول الموضوع، وقام أعضاؤه عند عودتهم إلى اليابان بإيصال معلومة إلى حكومتهم تفيد أن موسكو كانت مستعدة بالفعل لإعادة مجموعتي شيكوتان وهابوماي الواقعتين في أقصى جنوب مجموعة سلسلة جزر الكوريل. ولكن موسكو قامت بنفي الأنباء حول تلك المعلومة، وقد تعود الأسباب في ذلك إلى ثلاثة أمور، **الأول**: هو أن الموضوع لم

يكن قد تقرر آنذاك بصفة نهائية. **والثاني**: هو أن موسكو كانت تريد أن تقدم التنازل هدية خلال الزيارة التي كان سيقوم بها جورباتشوف إلى طوكيو لاحقاً. **والثالث والأخير**: وهو الأقرب إلى الصحة في تقديري، أن موسكو كانت تريد أن تمرر مشروعها القديم الذي طال أمده حول الأمن الجماعي لآسيا. وكانت تتوقع من اليابان أن تساهم بفعالية في إنجاز ذلك المشروع، ولو حدثت تلك المساهمة فإنه كان سيتوافر عبرها حِفْظٌ لماءِ وجه موسكو تجاه الشعب السوفيتي لوقامت بالتنازل فعلاً عن الجزر أو عن أجزاء منها (Gordon, 1991: 148). حيث يبدو أنه كانت هناك معارضة داخلية لقيام موسكو بالتنازل لليابان[23].

ويجدر التنويه هنا إلى أن وزير الخارجية الياباني السابق تارو ناكاياما أحرز نجاحاً مرموقاً فيما يتعلق بالمشكلة موضوع البحث، فقد ضمن أثناء زيارته الأخيرة لموسكو موافقة رئيس الوزراء الياباني السابق والرئيس الروسي بوريس يلتسين على الإسراع بالمفاوضات المتعثرة حول جزر الكوريل. بالإضافة إلى ذلك فقد انتزع الوعود المجزية المتعلقة بتخفيض الوجود العسكري في الجزر بنسبة ثلاثين بالمائة، كما حصل على الوعود بالسماح للرعايا اليابانيين بدخول الجزر دون الحصول على تأشيرة دخول مسبقة. ولم تكن تلك التطورات وليدة اللحظة فقط، بل إن بداياتها كانت سابقة، فبعد وصول ميخائيل جورباتشوف إلى السلطة واستبدال شيفرنادزه بحروميكو وزيراً للخارجية، وافق الاتحاد السوفيتي على تبادل الزيارات بين وزراء خارجية البلدين لأول مرة منذ أواخر السبعينات، وعلى زيارة السكرتير العام للحزب الشيوعي السوفيتي إلى اليابان. وعكست تلك القرارات اهتمام القادة السوفييت الجدد بالشؤون الآسيوية ورغبتهم في مغازلة حلفاء الولايات المتحدة فيها، وجاء ذلك على عكس سابقيهم الذين رَكّزوا على العلاقات الثنائية بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة مباشرة. وخلال زيارة شيفارنادزة التي قام بها في يناير 1986 إلى طوكيو تبنى أسلوباً جديداً وصفه اليابانيون «بالدبلوماسية المبتسمة»، فقد كان شيفرنادزة يبتسم ويلقي النكات خلال لقاءاته بالمسؤولين اليابانيين، وذلك على عكس ما اتبعه سابقوه الذين كانوا يطلقون التهديدات في وجه المسؤولين اليابانيين في عقر دارهم. وفي الفترة بين يناير ومايو 1986 توصل وزيرا خارجية البلدين إلى اتفاق حول عدد من المسائل، وكان من ضمنها إعادة التعاون في المجالات العلمية والتكنولوجية التي توقفت منذ إعلان الأحكام العرفية في بولندا، وعقد اتفاقية تجارية لمدة خمس سنوات، واتفاقية تجارة ساحلية جديدة، واتفاقية لتفادي فرض الرسوم الجمركية المزدوجة، واتفاقية تبادل ثقافي. ووافق الطرفان أيضا على إعادة تبادل

الزيارات العادية بين وزراء خارجية البلدين، واتفقا كذلك على تبادل دعوات الزيارة بين أعلى المستويات القيادية (Olsen, 1987: 76).

وخلال زيارة شيفرنادزة المشار إليها أظهر المذكور بعض بوادر المرونة، وأتى ذلك عبر موافقته على إجراء مفاوضات حول عقد اتفاقية سلمية، وعن طريق مناقشة المسألة الحدودية لمدة ثلاث ساعات متواصلة عوضا عن قطع السبيل حولها بالقول إنه لاتوجد مشكلة من ذلك القبيل، وتمشياً مع العرف الذي ترسخ من خلال زيارات وزراء خارجية البلدين لبعضهما البعض، فإن البيان المشترك الذي صدر في أعقاب زيارة شيفارنادزة أشار إلى البيان المشترك الذي صدر عن وزيري خارجية البلدين تاناكا وبريجينيف في العام 1973، في ذلك البيان وافق الطرفان على استمرار التفاوض بينهما في سبيل عقد اتفاقية سلم تحتوي على نصوص تأخذ في اعتبارها مسألة الخلاف الحدودي.

من جانب آخر فقد وافق الاتحاد السوفيتي لأول مرة منذ عام 1975 على السماح لليابانيين بزيارة قبور أقربائهم في المناطق الشمالية دون الطلب منهم بحمل جوازات سفر صالحة وتأشيرات دخول مسبقة. وجاءت الإشارة الأولى إلى المرونة السوفيتية تجاه هذه المسألة في البيان المشترك الذي أصدره وزيرا خارجية البلدين وتضمن عبارة تقول إن الاتحاد السوفيتي وعد أن يأخذ في اعتباره طلب اليابان بالسماح بتلك الزيارات وذلك من منطلقات إنسانية. وعندما زار وزير خارجية اليابان موسكو في مايو 1986 وافق جورباتشوف على السماح لليابانيين بزيارة قبور أقربائهم في المناطق الشمالية دون الحصول على تأشيرات مسبقة شريطة أن يسمح للمواطنين السوفييت بزيارة قبور أقربائهم في اليابان بالطريقة نفسها. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه توجد قبور لجنود روس قُتِلوا في الحرب التي دارت رحاها بين البلدين مابين عامي 1904-1905. ذلك الاقتراح لم يكن مقبولاً مطلقاً من قبل وزارة الخارجية اليابانية التي تهيبت من أنه قد ينتقص من موقفها تجاه قضية الحدود، وأصرّت طوكيو على أنه إذا ما سمح للسوفييت بزيارة قبور ذويهم في اليابان دون الحصول على تأشيرات فإنه لابد من أن يسمح للمواطنين اليابانيين من زيارة قبور ذويهم في الأراضي السوفيتية جميعها بالأسلوب نفسه.

ومع بداية يوليو 1986 توصل الطرفان إلى اتفاقية تم بموجبها تبادل الوثائق حول السماح لليابانيين بزيارة قبور أقربائهم في المناطق الشمالية وسخالين، وعدة مناطق أخرى داخل الاتحاد السوفيتي. وفي مقابل ذلك اتفق على أن يسمح للمواطنين السوفيت بزيارة قبور أقربائهم في اليابان، ونصت الوثائق على أنه يجب ألا

يفهم من تلك الزيارات بأنه يوجد انتقاص لمواقف الطرفين القانونية من قضايا الحدود، وذلك في إشارة واضحة إلى قضية الخلاف الحدودي. وأشارت الوثائق أيضاً إلى أن مسرح تلك الزيارات سيحدد سنوياً، ذلك الأمر أعطى الجانب السوفيتي ميزة مستمرة على اليابان، وذلك لأن المسألة تهم اليابانيين بقدر أكبر مما تهم السوفييت. ورغم التغيرات التي لُوحظت في بدية تولي جورباتشوف للسلطة والتكتيكات التي صاحبت ذلك إلا أن الموقف السوفيتي الإجمالي بقي غامضا، فخلال مؤتمر صحافي عقده في نهاية زيارته لليابان في عام 1986 أوضح شيفارنادزة أنه لم يطرأ تغيير على موقف موسكو من قضية الحدود. وقام بحثّ طوكيو على تبني موقف أكثر واقعية تجاه الموضوع، وخلال زيارة وزير خارجية اليابان آبي 'Abe إلى موسكو في مايو 1986 قال جورباتشوف بأنه لم يكن هناك أيُّ خلاف حدودي بين الاتحاد السوفيتي واليابان، وانتقد اليابان على إثارة ذلك الموضوع وبشكل متكرر، وبالقدر نفسه فقد بقي موقف طوكيو غير مرن. فاليابان لم ترفض تقديم تنازلات حول المشكلة الحدودية فقط، بل حاولت بالإضافة إلى ذلك الضغط على الاتحاد السوفيتي لتقديم تنازلات وذلك عبر رفضها توقيع اتفاقية تعاون اقتصادي طويلة الأمد مع الاتحاد السوفيتي حتى تُحل قضية الخلاف الحدودي (Falkenheim, 1987: 59-61).

وفي الماضي نظرت اليابان إلى التنازلات السوفيتية على أنها عربون للنوايا الحميدة من جانب وتأكيد صحة توجهات السياسة الخارجية اليابانية لضمان الأمن والحفاظ على علاقات صداقة مع جميع الدول من جانب آخر، تلك السياسة كانت ناجحة مع أقطار أخرى، ولكن ليس مع الاتحاد السوفيتي، وولدت أموراً من قبيل الموقف الروسي المتصلب تجاه مسألة الحدود الشمالية، وتنامى البناء العسكري السوفيتي في منطقة المحيط الهادي الآسيوية. وعكست الجزر الشمالية جميعها حسّاً يابانياً متزايداً بالتهديد، وجعلت اليابان تميل إلى الاعتماد على القوة العسكرية وذلك عن طريق تحالفها مع الولايات المتحدة ضامناً وحيداً للأمن الياباني، ذلك الاعتقاد بدا واضحاً في الملتقى الياباني - الأمريكي السادس عشر للجنة الأمن المشترك الذي عقد في هاواي في الوقت ذاته الذي كان ادوارد شيفارنادزة يقوم فيه بزيارة رسمية لليابان، في ذلك اللقاء الذي عقد في هونولولو ورَكَّز على التهديد السوفيتي المتنامي لمنطقة المحيط الهادي الآسيوية قال نائب وزير الخارجية الياباني إنّ اليابان تراقب نوايا الاتحاد السوفيتي بموضوعية تامةَ وبعيداً عن أيّ لبس (Olsen, 1987: 76).

وإذا أخذنا بعين الاعتبار الرغبة التي أبداها جورباتشوف باستعداده لتغيير

السياسات السوفيتية تجاه قضايا أخرى، فإنه كانت هناك تنبؤات بأنه خلال زيارته التي كان سيقوم بها لليابان في بداية عام 1987 وتم تأجيلها، كان سيتقدم باقتراحات تتضمن بعض التغيير في السياسة السوفيتية تجاه المناطق الشمالية، ورغم أن تلك التوقعات كانت ممكنة في تلك الفترة فإنه كانت هناك عوائق مهمة تُحدُّ من إمكانية الوصول إلى تسوية حدودية، فقد كان من غير المحتمل أن يوافق جورباتشوف على اعادة كوناشيري وايتوروفو إلى اليابان نظراً لأهميتهما الاستراتيجية. لقد كان من الممكن القول: إنه كان على استعداد لإعادة جزر هابوماي وشيكوتان، ولكن عوضا من ذلك القبيل كان سيلاقي مقاومة عنيفة في طوكيو لو أن جورباتشوف ربط إرجاع الجزيرتين المذكورتين بشرط إسقاط أية مطالب يابانية مستقبلية في الحدود الشمالية. ولو أن جورباتشوف اقترح إعادة جزر هابوماي وشيكوتان دون شروط فإن ذلك العمل سيكون تغييراً راديكالياً في السياسة السوفينية تجاه الحدود الشمالية، الأمر الذي لم يكن ليجرؤ أي زعيم سوفيتي في ذلك الوقت على الإقدام عليه.

وخلال الفترة التي قضاها جورباتشوف في السلطة لم يُبْدِ أيّة بادرة على أنه كان مستعداً لاتخاذ قرار من ذلك القبيل، وحتى لو أنه كان يشاء ذلك فإنه كان سيواجه مقاومة لا يُستَهَان بها من قبل أجهزة الحزب الشيوعي السوفيتي، وكان من الممكن قبول حلول وسط حول تلك المسائل من قبل السراة السياسية اليابانية الحاكمة، ولكن ليس من دون معارضة من أوساط سياسة أخرى، فأحزاب المعارضة اليابانية وحتى مؤيدو الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم أبدوا جميعاً الرغبة في قبول تسوية حدودية تتيح المجال لاستعادة جزر هابوماي وشيكوتان، ولكن وفي الوقت نفسه ساندوا تأجيل حسم الأمر حول مسألة كوناشيري وايتوروفو حتى إشعار آخر تتحسن فيه العلاقات اليابانية السوفيتية وتخلق ضمن ذلك ظروفاً أكثر ملاءمة للتوصل إلى حَلٍ حولها. لقد كانت حلول من ذلك القبيل تلائم قادة الحزب الديمقراطي الليبرالي الحاكم، ولكنها كانت ستواجه معارضة شديدة من المسؤولين اليابانيين المتخصصين في الشؤون السوفيتية في وزارة الخارجية اليابانية. وقد تكون اليابان أكثر استعداداً لقبول حَل تقوم فيه روسيا بتوقيع معاهدة سلْم تعيد بموجبها جزر هابوماي وشيكوتان إلى السيادة اليابانية، وتعترف فيه أيضا بالسيادة اليابانية على كوناشيري وايتوروفو في الوقت الذي تستبقي فيه سيطرتها عليه، وعَرْضٌ من ذلك القبيل قد يُشَكِّلُ عبوراً راديكالياً وكسراً للحواجز السابقة التي برزت من السياسات التشددة لكلا الطرفين (Falkenheim, 1987: 65-66).

وإلى هذه اللحظة فإنه يبدو أن المأزق الحدودي يعوق تحقيق مصالح مهمة،

ولوحظ أن هناك مساعي سوفيتية متكررة لكسب التأييد لعقد مؤتمر الأمن عبر آسيا، وذلك من الكلمة التي ألقاها جورباتشوف في يوليو 1986 في منطقة فلاديفوستوك، وبغض النظر عن الأفكار اليابانية الإيجابية فإن القادة السوفييت حاولوا ولكن دون نجاح كسب تأييد اليابان لمؤازرة تلك المبادرات، فقد نظر اليابانيون إليها بعين الريبة، لأنهم يعتقدون أنها قد توحي بأن قبولهم بها يعني خضوعهم للأمر الواقع حول مسألة الخلاف الحدودي. ومن وجهة نظر الجانب الياباني فإن من المستحب جداً الوصول إلى حَلٍ مع موسكو حول الموضوع، وقد اتضح ذلك من تصرفات معظم رؤساء الوزارات اليابانية الذين أفردوا أهمية كبيرة لسياساتهم الخارجية تجاه موسكو. فرئيس الوزراء ناكاسوني مثلا اهتم بهذا الموضوع كثيراً (كورياما، 1990: 230-237). وتركزت سياسته الخارجية على علاقة اليابان بموسكو ولكن دون تحقيق نجاحات تذكر في هذا المجال، لقد كان ناكاسوني يضغط خلال وجوده في السلطة على تحقيق نجاحات عن طريق عقد مؤتمر مع ميخائيل جورباتشوف.

وكانت السراة السياسية اليابانية تعلق آمالاً واسعة على الزيارة التي قام بها يلتسين هذا العام لحضور مؤتمر السبعة الكبار، فقد أعلن مسؤول حكومي ياباني أن بلاده كانت تستعد لفرش «السجادة الحمراء» للرئيس الروسي، وقال أيضاً إنهم يرحبون بالتأييد الذي حصل عليه يلتسين في الاستفتاء الأخير من الشعب الروسي[24]. وكانت الحكومة اليابانية - وبخاصة رئيس الوزراء ميازاوا - تتوقع إحراز تقدم نهائي حول المسألة برمتها خلال تلك الزيارة. ولكن رغم تلك التوقعات اليابانية إلا أن ما حدث لم يكن مشجعا للحكومة اليابانية، فقد وصل يلتسين موسكو كي يحضر قمة السبعة الكبار، وبالفعل فقد حضر تلك القمة، ولم يحصل منها إلا على القليل مما كان يتوقعه. ويبدو أن اليابان لعبت دوراً مهماً في ذلك. فقد رفضت مجموعة الدول الصناعية طلبا من يلتسين بأن تكون روسيا شريكاً في الإعلان السياسي للقمة حتى يكون ذلك شهادة على العلاقة التعاونية بين روسيا والمجموعة. وجاء طلب يلتسين ذاك في رسالة بعث بها إلى كيتشي ميازاوا في 25 يونيو1993، وعلى صعيد المساعدات الاقتصادية لم يحصل يلتسين على كل ما كان يتوقعه، ولكن حصل على وعود من أهمها أن تقوم المجموعة بتأسيس صندوق لبيع المشروعات العامة في روسيا وإصلاحها بمبلغ ثلاثة مليارات دولار، وأن تستخدم أموال الصندوق لمساعدة شركات القطاع الخاص. ويلاحظ من تفاصيل المبالغ المقدمة أن معظمها سيأتي بشكل مشترك، ونقصد من ذلك أن اليابان لم تقترح تقديم دعم منفرد لذلك

المشروع. فالمبلغ المقترح يشمل 500 مليون دولار مساعدات فنية من مجموعة السبعة G-7، ويشمل مليار دولار في صورة ائتمانات تصدير، ومليار دولار من البنك الدولي ومؤسسات مالية أخرى. وسيوفر البنك الدولي 500 مليون دولار أخرى لإدارات الحكم المحلي لمساعدتها في التغلب على آثار تحويل الملكية إلى القطاع الخاص. وفي ذلك الوقت ذكر مسؤولون أمريكيون أن الولايات المتحدة ستقدم 125 مليون دولار للصندوق الذي سيؤسس، وذلك في صورة منح ومعونة فنية، و250 مليون دولار أخرى في شكل ائتمانات تصدير[25]. ويبدو أن ذلك المستوى من المساعدات لم يعجب يلتسين، فقد غادر طوكيو على عجل، وخلال مغادرته أدلى بتصريحات مهمة تدل على ذلك، فقد قال مثلا إن أحد أهدافه من الحضور إلى طوكيو هو شرح موقف حكومته مما أسماه بالتمييز الذي تعاني منه روسيا ما بعد الشيوعية في عالم التجارة. وأكد في الوقت ذاته أن روسيا لاتقوم بدور المتسول وإنما بدور قوة كبرى تؤثر في الوضع السياسي والاقتصادي العالمي.

وعلى صعيد موضوع الجزر حرص يلتسين لدى وصوله ومغادرته طوكيو على أن يكون دبلوماسياً جداً، وجاء ذلك فيما يبدو مراعاة لحساسية اليابانيين بشأن نزاع البلدين حول جزر الكوريل رغم عدم رضاه عن مستوى الدعم الاقتصادي الذي حصل عليه من طوكيو، فقد أكدّ استعداده للعمل على تطبيع العلاقات بين البلدين، وقال بهذا الصدد: إنه مقتنع بأن كلا البلدين يمتلكان سبل إزالة العقبات الموروثة من الماضي، وتحقيق تطبيع كامل وسلمي لعلاقتهما. وأوضح أيضاً أنه مستعد لبحث جميع المشكلات التي تهم البلدين، ويبدو أن التوضيح الأخير كان يستهدف الإشارة إلى الخلاف الذي يحول دون إبرام معاهدة سلام بين البلدين وتطوير علاقاتهما الاقتصادية. وجاء الرد الياباني على موقف يلتسين الدبلوماسي مشابهاً إلى حد كبير - موقف يلتسين، فقد حرصت اليابان على مراعاة حساسية الروس، فقد وافقت على حذف فقرة رئيسة عن خلافها مع روسيا من البيان السياسي للقمة، ولكنها في الوقت نفسه أكدت أن وثائق القمم السابقة التي تطالب بتسوية مازالت سارية[26].

وأتى ذلك الموقف الإيجابي لليابان في سياق التوجه العام للسياسة الخارجية اليابانية التي انتهجها كيشي ميازاوا، فهي سياسة محورها البحث عن دور أكبر لليابان في النظام الدولي الجديد. وفي هذا السياق حاولت طوكيو تقديم نفسها بقوة في هذا المجال. فبعد يوم واحد من انتخابه رئيساً للوزراء وعد كيشي ميازاوا شعبه بالسعي لتحقيق دور أكبر لليابان على الصعيد العالمي بعد زوال الحرب الباردة بين الشرق

والغرب، ويبدو أنه توجد نظرة خاصة لميازاوا تجاه مسألة الحدود اليابانية الشمالية مع روسيا، ففي ملاحظة تعد مؤشرا على هذا التوجه الخاص قال ميازاوا إنه لايريد ربط مسألة المساعدات اليابانية إلى موسكو بمسألة الخلاف حول الحدود، وإن حل الخلاف بشأن جزر الكوريل اليابانية وتحول روسيا من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق سوف يكونان في مصلحة اليابان.

هذه النظرة الإيجابية لم تكن موجودة لدى الكثير من المسؤولين اليابانيين حيث إن معظم الذين سبقوا ميازاوا في الحديث حول العلاقات اليابانية الروسية كانوا يؤكدون أن اليابان لن تقدم أية مساعدات اقتصادية كبيرة لروسيا، أو توقع معها معاهدة سلام قبل استعادة جزر الكوريل. وعلى سبيل المثال فقد اتضح المسعى الياباني في البحث عن دور أكبر لليابان في الشؤون العالمية من خلال المبادرات الجديدة على الصعيد الدولي، فقد تقدمت اليابان مثلاً ببرنامج بيئي ضخم إلى قمة الأرض الأخيرة في ريودي جانيرو، وستتحمل اليابان القسط الأكبر من نفقاته. وعلى صعيد المساعدات المشتركة لصالح رابطة دول الكومنولث المستقلة يبدو أن اليابان ستساهم بقدر كبير في ذلك، حيث كان التردد الياباني يشكل عقبة في سبيل التوصل إلى اتفاق حول الموضوع.

وفي ختام زيارة ميازاوا إلى ألمانيا الغربية في بداية مايو 1992 أكد المستشار الألماني هيلموت كول بعد محادثاته مع ميازاوا عن الأمل في التوصل إلى حَلّ مُرْضٍ بين طوكيو وموسكو بشأن جزر الكوريل، وقد سبق أن أظهرت اليابان من جانبها الاستعداد لقبول حَلٍّ يتمُّ على مراحل بعد أن كانت تربط بشكل ثابت بين مشاركتها في تقديم المساعدة لروسيا وبين الانسحاب الروسي الكامل من جزر الكوريل. ومما لاشك فيه أن هذه المرونة في الموقف الياباني تُنْهي فترة طويلة من التصلُّب الياباني حول المسألة نتيجة لظروف داخلية كثيرة، كما تأتي تلك المرونة في فترة مناسبة لموسكو التي تحتاج كثيراً إلى المساعدات الاقتصادية اليابانية، الأمر الذي قد يستدعي موسكو إلى إبداء مرونة أكبر في هذا الاتجاه، وقد أتت أخيراً بوادر مشجعة من قبل موسكو وذلك قبل انعقاد قمة G-7 التي أشرنا اليها. فقد قامت روسيا في 21 يونيو 1993 بسحب 40 طائرة مقاتلة قاذفة من طراز MIG-23 من جزيرة ايتوروفو التي تطالب بها اليابان على أنها احدى جزر الكوريل، ويبدو أن سحب تلك الطائرات أتى في اطار عملية إعادة نشر وتنظيم تقوم بها روسيا لقواتها في الشرق الأقصى. وتجدر الإشارة هنا إلى أن ظهور طائرات MIG-23 في جزيرة ايتوروفو كان قد بدأ في عام 1984[27]، وقد نُشِرَتْ تلك الطائرات هناك لتحسين الدفاعات الجوية السوفيتية

في الشرق الأقصى، وذلك بعد حادثة الـ KAL 007 التي أشرنا اليها من قبل. وفي تطور غير متوقع، وفي ظروف غامضة ذكرت تقارير قادمة من موسكو في الخامس من أغسطس 1993 أن جميع الطائرات الحربية الروسية اختفت من جنوب الكوريل، وقد تم ذلك دون مراسم وداع، ودون مؤتمرات أو تصريحات صحفية تفسر أهمية خطوةٍ من هذا القبيل على السياسة العالمية الجديدة، وعلى عملية ترسيم الحدود الدولية. وبالإضافة إلى ذلك لم تقم وزارتا الدفاع والخارجية الروسيتين بإصدار أيّ بيان أو تعليق رسمي على خروج الطائرات العسكرية مما يترك المجال واسعا لشتى التفسيرات.

وتأتي مرابطة الطائرات العسكرية الروسية في جنوب الكوريل وسيلة لردع الولايات المتحدة واليابان عن القيام بأيّ عمل عسكري في المنطقة، وذكرت مصادر مطلعة من دائرة الدفاع القومي اليابانية أنه لم تعد ترصد طلعات للطائرات الروسية منذ الأيام الأخيرة من شهر مايو 1993. وظنت طوكيو في بادىء الأمر أن هذا مجرد انقطاع في التدريب القتالي، غير أنه صار واضحاً في نهاية يوليو 1993 أن جميع الطائرات الروسية أُخرجت من جنوب جزر الكوريل الذي تعده اليابان جزءاً من إقليمها الشمالي تحتله روسيا منذ عام 1945 دون وجه حق.

وحسب الإحصاءات اليابانية فإنه تمَّ اجلاء نحو 40 من طائرات MIG-23 التي تستطيع العمل تحت جميع الظروف الجوية. وتلك الطائرات حَلّت بديلاً عن طائرات MIG-21 القديمة في مطار بوريفيستنيك في جزيرة ايتوروفو وذلك من عام 1983 وهو رد فعل على مرابطة المقاتلات الأمريكية القاذفة من طراز F-16 التي تستطيع إنزال جميع الضربات الجوية بما في ذلك النووية بالمناطق الروسية المطلة على بحر اليابان وشبه جزيرة سخالين في شمال اليابان. ويجدر التنويه هنا إلى أن ذلك التسابق لحشد المزيد من القوات الجوية في المنطقة شكل أحد مظاهر المواجهة في الشرق الأقصى في المراحل الأخيرة من الحرب الباردة. وفي أثناء ذلك لم تَكُفَّ طوكيو مطلقاً عن التنويه بأن موسكو تمتهن كرامة اليابانيين إذ تحتل أجزاءً من الأرض اليابانية وتكثف حشودها العسكرية هناك.

وقبيل زيارةٍ كان من المزمع أن يقوم بها الرئيس يلتسين إلى طوكيو في العام المنصرم 1992 حاول المذكور نزع فتيل التوتر عن طريق تقديم خطة تنهي مشكلة الكوريل على مراحل، ونصت تلك الخطة التي أصبحت الآن منسية تماماً على جعل جزر الكوريل منطقة منزوعة السلاح، وذلك في محاولة لتهيئة الظروف المناسبة للمفاوضات. وعندما جرى الإعداد للزيارة المذكورة في مايو 1992 وعد يلتسين

اليابانيين رسمياً بإخراج جميع القوات الروسية من جنوب الكوريل، واستثنى من ذلك الوعد حرس الحدود فقط، إلا أن الزيارة أُجِّلَتْ في آخر لحظة، وقد يكون السبب في ذلك أن سكان الجزر الروس هَبُّوا رافضين المساومة على الكوريل. واندلعت مظاهرات حمل الناس خلالها لافتات منددة وشعارات معادية للزيارة ذاتها وللتفاوض حول الجزر، وقد أوقفت حالة الهياج تلك زيارة يلتسين لكنها لم تحسم المشكلة، وظلت العلاقة بين البلدين متعثرة إلى هذه اللحظة. وتشير كل الدلائل إلى أن البحث عن حل وسط للمشكلة غير وارد فإما أن تكون الجزر لروسيا وإما أن تكون لليابان.

وإلى لحظة ورود التقارير التي أشرنا إليها بدا لفترة طويلة أن موسكو كانت قد نسيت وعودها بإخلاء جنوب الكوريل من الأسلحة، وفجأة تختفي كل طائراتها العسكرية منها بهدوء وصمت عجيبين، ولابد من الإشارة هنا إلى أن انسحاب القوات الروسية من المنطقة في الوقت الراهن لن يَصُبَّ في رصيد شعبية الرئيس الروسي. فتلك الشعبية في تناقص حاد في الأيام القليلة الماضية، ووجهت له عدة ضربات قد تكون مؤثرة على مستقبله السياسي، وكان أول تلك الضربات هي رفع الحصانة الدبلوماسية في 22 يوليو عن وزير الإعلام السابق بولترانين، وهو أحد أقوى مؤيدي يلتسين، وعن نائب رئيس الوزراء شوميكو، وذلك بنشر فضائح متنوعة حولهما. وأعقب ذلك مغامرة التعديل النقدي الأخيرة التي وإن كانت ستساعد في وقف التضخم إلا أنها أثارت الفوضى كما أثارت الاستياء الشعبي الواسع الذي حَدَا بيلتسين إلى تخفيفها.

وتشير ردود الفعل القادمة من طوكيو حول تلك الأنباء إلى أن وزارة الدفاع اليابانية أو مايعرف بدائرة الدفاع القومي تحرص على عدم المبالغة في الابتهاج، قائلة إنّ الطائرات التي اختفت قد يُسْتَبْدَلُ بها أخرى جديدة، ولكن مما يلفت انتباه المراقبين والمعلقين الصحافيين أنه بالإضافة إلى اختفاء الطائرات القديمة تم أيضاً إخراج جميع معدات المطار في جزيرة إيتوروفو وجميع العناصر العاملة فيه من موظفين وأجهزة فنية وإدارية. وهذا الأمر يدل دلالة مهمة على أن قاعدة بوريفيستينك لم تعد عاملة. ولكن في الوقت ذاته تقول المصادر اليابانية إن اختفاء الطائرات لايشير مباشرة إلى استعداد موسكو للتنازل عن الكوريل، وإن دل ذلك على شيء فإنه يدل على شروع موسكو في العمل على إعادة بناء هياكلها العسكرية هناك ولاسيما أن الأسلحة الروسية الأخرى في جنوب الجزر ما زالت باقية، وبالتالي فإنه لامجال للحديث عن جعل المنطقة منزوعة السلاح.

أما سكان الكوريل فقد اعتبروا إخراج الطائرات دليلاً على الإعداد لتسليم جنوب الكوريل لليابان، وعبر محافظ سخالين الجديد يفجيني كراسنوياروف عن استيائه من ترحيل فوج طيران الدفاع الجوي من جزيرة ايتوروفو ملمحاً إلى أن هذه الخطوة تجعل خفر حدود المنطقة ومواردها مهمة صعبة. ومن جانب آخر فإن المصادر اليابانية تَدَّعي أن إجلاء قاعدة بوريفستنيك لايقلل من القدرة الدفاعية الروسية عن جنوب الكوريل لأن طائرات الميج والسوخوي المرابطة في أماكن أخرى كسخالين تستطيع السيطرة على المجال الجوي فوق الجزر[28].

الخاتمة

من سياق العرض والتحليل السابقين يتضح لنا أنه من خلال الأحداث التي مرت بها روسيا، ومن قبلها الاتحاد السوفيتي منذ أن تولى ميخائيل جورباتشوف السلطة هناك في مارس 1985، وعبر الحجم من التطورات التي دارت رحاها هناك أن روسيا أصبحت تُولي أهمية كبيرة لعلاقاتها مع اليابان. فظهور قيادة سياسية روسية جديدة تحكم قطراً ديمقراطياً على النمط الغربي، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالولايات المتحدة جلب تغييرات جذرية في التكتيكات الروسية. ويتضح ذلك في تبني نغمة روسية أكثر إيجابية في التصريحات المتعلقة باليابان. وفي واقع الأمر لا تشكل هذه النغمة الجديدة توجهاً جديداً في حد ذاته بقدر ما هي امتداد للانفتاح السوفيتي على العالم الرأسمالي الذي بدأ به جورباتشوف. فعلى عكس ما قام به وزير الخارجية الأسبق أندريه جروميكو الذي بقي ممتنعاً عن إقامة علاقات وثيقة مع اليابان خوفاً من الضغط عليه لحل قضية الخلاف معها على حدودها الشمالية فإن ادوارد شيفرنادزة قام بزيارة لليابان في منتصف الثمانينات تعد الأولى من نوعها التي يقوم بها وزير خارجية سوفيتي للقطر المذكور خلال عشر سنوات من التاريخ المشار إليه. ونتيجة لذلك فإن موسكو وافقت في تلك الفترة على قيام السكرتير العام للحزب الشيوعي السوفيتي ميخائيل جورباتشوف بزيارة إلى طوكيو في وقت لاحق، وتعد تلك الزيارة الأولى من نوعها التي يقوم بها مسؤول سوفيتي بذلك الوزن الى اليابان[29]. وقد تزامن ذلك أيضا مع تعيين موسكو لسفير لها لدى طوكيو يتحدث اليابانية، وشكل ذلك إشارة واضحة إلى اليابانيين على الأهمية التي تعطيها موسكو لهم، ويحمل ذلك معنى ذا بعد نفسي لليابانيين حيث تجاهلت موسكو كثيراً لمدة طويلة الأهمية التي تشكلها اليابان من حيث هي عملاق اقتصادي. وقد أدّى ذلك إلى استياء كل من السراة السياسية والعامة اليابانية على حد سواء والأهمية التي يعلقها

الروس على اليابان الآن في نمو مستمر، وذلك يعد باعثاً ومحركاً لإمكانية الوصول إلى حَلٍ وسط لمسألة الحدود اليابانية الشمالية. ويرى بعض المحللين أن التغير في موقف موسكو من القضية يعد تكتيكاً محضاً حيث يوجد اختلاف عميق ضارب الجذور في وجهات نظر الطرفين من المسألة، هذا التباعد في وجهات النظر سيجعل من الصعوبة بمكان تجاوز العوائق والعراقيل المتعلقة بالخلاف بسهولة بغض النظر عن الحوافز الجيدة التي تبدو في الأفق الآن للوصول إلى حلول مُرْضِية للطرفين.

وعلى ضوء العراقيل الموجودة فإن أية تسوية سريعة للمشكلة لاتبدو في الأفق رغم أن كلا الطرفين يحاول أن يُحسِّن علاقاته مع الطرف الآخر. فنحن نلاحظ الآن ما تقوم به موسكو على الصعيد العسكري نحو تخفيض قواتها في الجزر والمناطق الشمالية دون فرض شروط غير مقبولة، ونلاحظ أيضاً ما تقوم به طوكيو على الصعيد الاقتصادي والتجاري حيث تركز الشركات اليابانية على آسيا الروسية التي تعَدُّ على مايبدو بعيدة عن منال دول الغرب. ورغم كل ذلك فإن التشدُّد والرفض الروسي المستمر يعد الأساس في عدم حل المشكلة، ويعكس ذلك الرفض الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية القصوى للجزر التي تزايدت خلال السبعينات ومنذ منتصف الثمانينات إلى وقتنا الحاضر. ففي الماضي القريب أصبحت الحدود الشمالية داعماً مهماً للبناء العسكري السوفيتي في منطقة المحيط الهادي الآسيوية، كما أصبحت داعماً لمساعي الاتحاد السوفيتي للوصول إلى تكافؤ استراتيجي مع الولايات المتحدة. ومن بين الجزر الأربع المتنازع عليها تعد جزيرتا كوناشيري وايتوروفو مهمتين جداً لروسيا بسبب موقعهما الاستراتجي. وامتلاك هاتين الجزيرتين يتيح للقوات الروسية ممارسة سيطرة أكبر على مداخل ومخارج بحر أوخوتسك. ويعد خليج أوخوتسك مهماً من ناحية كونه خط تموين لوجستيكي للقاعدة الروسية البحرية في تبرويافلوفسك في شبه جزيرة كاماشتكا. وحيث إن خط التمويل البري للقاعدة المذكورة طويل جداً وعرضه للخطر وصعب الارتحال عبره خلال فصل الشتاء، فإن الكثير من المؤن الذاهبة إلى تبرويافلوفسك تنقل بالسفن عبر خليج أخوتسك. وبالإضافة إلى ذلك فإن جزيرتي كوناشيري وايتوروفو تحويان الآن قواعد جوية تستخدم من قبل الطائرات الروسية لاستطلاع ساحل اليابان على المحيط الهادي وتوجد بهما معدات الكترونية تستخدم لرصد الاتصالات العسكرية اليابانية. ويُسهل امتلاك روسيا لجزيرة أيتوروفو من قدرتها على الوصول إلى المحيط الهادي لأن السفن والغواصات المتمركزة في موانئها العميقة والخالية من الثلوج لا تواجه مشكلة المرور بنقاط تفتيش مُسَيْطَرٍ عليها من قبل قوى أجنبية، وغالباً ما يساعدها

الجو المُشْبَعُ بالضباب على إخفاء تحركاتها حيث يوفر لها ذلك مخارج غير مراقبة توصلها إلى المحيط الهادي. وامتلاك تلك الجزر من قبل روسيا يتيح لها السيطرة على قناة كوناشيري، التي تعد واحدةً من أهم ثلاثة خطوط يستطيع من خلالها أسطول روسيا المتمركز في الشرق الأقصى من الوصول إلى المحيط الهادي، من جانب آخر فإن القادة السوفييت السابقين كانوا قلقين من إمكانية الاستخدام العسكري للجزر من قبل الولايات المتحدة وحلفائها إذا ما أُعيدت تلك الجزر إلى اليابان. فمن أهم المسوغات التي طرحها الاتحاد السوفيتي لعدم إعادته الجزر لليابان وعدم وجود ضامن من أن تقوم اليابان بتسليم تلك الجزر إلى الولايات المتحدة لتقوم ببناء قواعد عسكرية لها هناك. وفي يونيو 1982 أعلن وزير الخارجية الياباني آنذاك فوكودا عن تنازل صمم لتجاوز ذلك الاعتراض قائلا إن اليابان مستعدة للموافقة على بقاء الحدود الشمالية منزوعة من السلاح إذا ما أُعيدت إلى اليابان، ولكن موسكو لم تَرُدَّ بالإيجاب على ذلك الطرح.

وفي الوقت الذي حازت فيه الاعتبارات الاستراتيجية الأهمية القصوى، وشكّلت العامل الأهم خلف التشدد السوفيتي في خلاف الحدود فإن الاعتبارات الاقتصادية ليست غائبة أيضاً، فالمناطق المتنازع عليها محاطة بواحدة من أهم ثلاثة مصائد أسماك في العالم، والتي أصبحت أكثر أهمية لروسيا الآن نتيجة لاستقلال الكثير من الجمهوريات التي تقع على سواحل أخرى لجمهوريات البلطيق والجمهوريات الواقعة على بحر قزوين وغيرها من المناطق الساحلية. ولكن رغم أن مواقف الاتحاد السوفيتي واليابان السابقة كانت متصلبة مع مرور الوقت فإنه كانت هناك بعض الرغبات في تقديم تنازلات، ومن الحوافز المهمة في هذا المجال هو رغبة الطرفين في زيادة التعاون الاقتصادي. فالمصالح الاقتصادية اليابانية والروسية في المناطق الشمالية تعد مكملة لبعضها البعض، فموسكو حريصة على الحصول على مداخل إلى التكنولوجيا اليابانية المتقدمة، وعلى المساعدات اليابانية لتنمية الصناعات الغذائية والخفيفة التي يُتَوَقَّع لها أن تلعب دوراً مهماً ومتنامياً في مستقبل الاقتصاد الروسي. وتحتاج روسيا إلى مساعدة اليابان في عملية تنمية الموارد الطبيعية الموجودة في سيبيريا حول خط حديد بايكال - أمور الرئيسي، ونتيجة للمزايا التي تحظى بها سيبيريا فإن اليابان تركز عليها أيضاً حيث تقع أراضيها الشاسعة تحت سلطة روسيا، وتنظر اليابان إلى سيبيريا على أنها مستقرة سياسياً وتتمتع بمزايا اقتصادية تتعلق بالموارد الهائلة من الطاقة والمواد الخام فهي جديرة بطرح الاستثمارات فيها. وتتمثل الاستثمارات اليابانية الكبرى والمُعَدَّة لسيبيريا في أربعة مجالات هي البترول والغاز

والفحم والخشب، وفي المقابل ستقدم اليابان الآلات ومصانع الإنتاج والخبرة، وفوق ذلك كل التمويل الذي ينطوي على مشكلات عويصة جداً. ولكن يبدو أن البنوك وبيوت الاستثمار اليابانية مستعدة للمغامرة في هذا المجال لاقتناعها بجدوى الاستثمار في المنطقة، والاستثمارات الروسية الضخمة في مشروع سكة الحديد المذكورة لن تؤتي أُكُلَها ما لم تُسْتَخْدَم لتصدير المنتجات الطبيعية الروسية إلى اليابان وغيرها من دول شرق وجنوب شرق آسيا، وبالنسبة للمناطق الروسية الواقعة في الشرق الأقصى، تشكل اليابان سوقا لتصدير المنتجات الخام والزراعية إليها، وتشكل مركزاً لاستيراد المعدات والآلات والسلع الاستهلاكية التي تستخدم في رفع كفاءة إنتاجية الصناعات المحلية ولتزويد الكثافة السكانية المحلية بالسلع الاستهلاكية في وقت أسرع وبكلفة نقل أقل مما لو أستُورِدَتْ من مناطق روسيا البعيدة.

وبغض النظر عن هذه التكاملية فإن التجارة بين البلدين ما زالت تشكل جزءاً صغيراً من إجمالي التجارة الخارجية لكل منهما. ففي بداية الثمانينات تراجع المعدل بشكل ملحوظ لأسباب اقتصادية كانت تعود على الخصوص إلى: **أولاً**، تناقص الطلب الياباني على الموارد الطبيعية الروسية. **وثانيا** إلى ارتفاع قيمة الين الياباني التي جعلت البضائع والخدمات اليابانية أعلى سعراً من تلك الخاصة بمنافسي اليابان من أوربا الغربية. **وثالثاً** إلى الاختلال الواضح في الميزان التجاري بين البلدين لصالح اليابان. ولعبت العوامل السياسية دوراً لا يُستهان به أيضاً في هذا الأمر فقد ساهم الحظر الاقتصادي والتكنولوجي الذي فرض على الاتحاد السوفيتي نتيجة لقيامه بغزو أفغانستان وإعلان حالة الطوارىء في بولندا من قبل دول الغرب وحلفائه بدور مهم على أنه أحد المعوقات في طريق المزيد من التفاهم بين الطرفين. وبعد التغيرات الجذرية التي حدثت في الاتحاد السوفيتي هناك ارتفاع في حجم التجارة الخارجية بين الطرفين، ولكن تأثير ذلك لايزال محدوداً نظراً للانخفاض في أسعار النفط والغاز الطبيعي والذهب التي تُعَدُّ من أهم صادرات روسيا. ولم يكن عامل إعاقة التدفق التجاري كافياً لكي يحثّ كلا الطرفين على تقديم تنازلات حول المسألة الحدودية بل إن كلا الطرفين حاول ذلك ولكن دون نجاح لاستعمال رغبة الآخر لزيادة مُعَدّل التبادل التجاري وسيلة للضغط على الآخر كي يكون أكثر مرونة. وبالنسبة لليابان فإن روسيا لاتزال غير مهمة بالقدر الكافي لكي تكون شريكا تجارياً واقتصادياً رئيساً يدفع بها لتقديم تنازلات حول مسألة الحدود أما بالنسبة لروسيا فإن زيادة التبادل التجاري مع اليابان قد يساعد على تحسين أداء الاقتصاد الروسي وإنتاجيته، الأمران اللذان يحتلان الأولوية في سياسة الحكومة الروسية الجديدة، ولكن إذا أخذنا

الظروف الدولية الجديدة والمتغيرات التي أَلَمَّتْ بالعالم فإنه يلاحظ أن روسيا تستطيع الآن الحصول على المساعدات التي تشاؤها من دول الغرب كألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة بالقدر نفسه الذي تستطيع به الحصول عليها من اليابان. وهذه الحقيقة تخفض من مشيئة موسكو في تقديم تنازلات أكبر من القدر المطلوب لكي تغري اليابان بإقامة علاقات تعاون اقتصادي واسع.

الهوامش

(1) ترجمة لكلمة Elite الافرنجية. حول دوافع اختيار هذا اللفظ دون سواه انظر ما كتبه ايليا حريق حيث يقول «إن الكتاب العرب اجتهدوا ووضعوا تعبيراً وهو النخبة وهذه ترجمة حرفية للنص الأجنبي، واقترح البعض الآخر كلمة صفوة. وحتى الآن لم تحظ هذه التعبيرات بالرضا التام بين الكتاب والمثقفين. فتعبير النخبة في العربية يحمل معاني الامتياز والتفضيل والحسن، وبالتالي يعترض الكثيرون على أن هذه الصفات هي فضائل ربما لاتنطبق على جميع القيادات السياسية في الوطن العربي. أما تعبير الصفوة فلم يلق رواجاً إذ أن المعنى يشط عن المقصود». ويضيف ايليا حريق ان «كلمة سراة» فصيحة من جهة ومهملة من جهة أخرى فلم يستخدمها أحد حتى الآن في العلوم الاجتماعية والسياسية رغم أنها تفي بالغرض فمعناها في المعجم أعلى الشيء. تقول صعدت حتى استويت سراة الجبل، وأيضاً من معانيها أول الشيء، وسراة القوم سادتهم ورؤساؤهم. لذلك نجد في الكلمة اختيارا مناسباً للتعبير Elite. ومن حسنات التعبير هذا سهولة الاستعمال والاشتقاق والبعد عن معاني التفضيل والتبخيس».

حريق، ايليا «التحول السياسي والاجتماعي في المجتمع العربي الحديث» المستقبل العربي، السنة الثامنة العدد 80 (اكتوبر 1985) :4.

وانظر أيضاً: الحاج ، عبد الله جمعة، «المعضلة السياسية للدولة في الوطن العربي». دراسات (الشارقة) العدد (3) :117.

والحاج، عبدالله جمعة «السراة السياسية الخليجية ما بعد أزمة الخليج الثانية»، شؤون اجتماعية العدد الثالث والثلاثون، السنة التاسعة، ربيع 1992 :199.

(2) التحريرية الوحدوية Irredentism مبدأ سياسي ينادي بتحرير المقاطعات المتصلة تاريخياً أو عرقياً بوحدة سياسية ما والخاضعة لدولة أخرى واعادتها إلى نطاق الوحدة الطبيعية الأم.

(3) جاء ذلك في نبأ بثته وكالة أنباء الخليج من طوكيو 20 سبتمبر 1991.

(4) انظر 61 : The Economist, 17 February 1979.

(5) انظر المرجع السابق.

(6) انظر جريدة البيان الاماراتية 27 يوليو 1991.

(7) ويمكن تحديد الانتجلنسيا هنا على انها تلك الفئة الاجتماعية التي تشمل المثقفين والمدرسين والطلاب وموظفي الحكومة من الدرجات الدنيا والكتبة وصغار ضباط القوات المسلحة والشرطة. انظر الحاج، عبدالله جمعة،النخبة السياسية - الثورية في اريتريا واشكالية بناء

الدولة المستقلة. مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد العشرون، العدد الثالث / الرابع - خريف/ شتاء 1992 :89.

(8) انظر جريدة الخليج الاماراتية 9 يوليو 1991.

(9) الربيكون نهر في شمال ايطاليا كان يشكل جزءاً من الحدود بين الجمهوريات الرومانية والولايات التابعة لها. وقد اجتازه يوليوس قيصر عام 49ق.م. متجها إلى ايطاليا مشعلاً بذلك نار الحرب الاهلية التي جعلته سيد روما. ويستخدم المصطلح في الأدبيات الغربية في الوقت الحاضر للتعبير عن اتخاذ القرارات السياسية الخطيرة التي لاسبيل الى التراجع عنها.

(10) انظر Oka, Takashi; Roy Kim; Edward Girardet and Joseph, Harsch in the Christian Science Monitor.1 August 1986: 9-12.

وانظر Far Eastern Economic Review, 14 August 1986: 30-40.

(11) انظر The Asian Wall Street Journal Weekly, 30 December 1985: 17

(12) وفقا لتلك النظرية فإن موسكو تكون مدفوعة لحماية حدودها مع جيرانها عبر خلق دول عازلة Buffer States. وتشكل تلك الدول درعا واقيا للوطن الروسي الأم حول هذه النظرية انظر:

Makintosh, M (1985) "The Soviet Military Presence in East Asia and the Pacific": Implications for Future Western Policy Washington, D.C: The Wilson Center: 20-21.

(13) انظر: Far Eastern Economic Review, 9 January 1986:13.

(14) طرح جورباتشوف أفكاره حول البروسترويكا (الاصلاح) والفلاسينوست (المكاشفة) في كتابه الموسوم «بروسترويكا» وظهر بالروسية أولا في منتصف الثمانينات ثم ترجم بعد ذلك إلى معظم لغات العالم.

(15) انظر جريدة الخليج الاماراتية 9 يوليو 1991.

(16) حول ذلك انظر ماكتبه كل من محمد خالد الأزعر والطيب الدجاني في جريدة الخليج الاماراتية (الشارقة) في 22مارس 1990 :5.

(17) انظر Daily Summary of the Japanese Press (Tokyo) 10-11 October 1967: 25.

(18) انظر Daily Summary of the Japanese Press 29 August, 1968:18.

(19) انظر New york Times, 31 January 1979.

(20) انظر Daily Summary of the Japanese Press, 1977, 27 May: 5-8.

(21) جاء ما يعرف بحادثة الطائرة الكورية الجنوبية KAL-007 عندما أسقطت الدفاعات الجوية السوفيتية طائرة ركاب مدنية كورية كانت تقل 269 شخصا. وكانت الطائرة قد أقلعت من مطار ناريتا بطوكيو متجهة إلى الولايات المتحدة الأمريكية. ويبدو أن الطائرة قد ضلت طريقها وذلك في سبتمبر 1983 ودخلت المجال الجوي السوفيتي. وقد أسقطت الطائرة فوق شبه جزيرة سخالين في منطقة دفاعية تعتبر حساسة بالنسبة للاتحاد السوفيتي آنذاك. والمكان الذي سقطت فيه الطائرة قريب من ايتوروفو. وايتوروفو واحدة من مجموعة الجزر الواقعة قبالة جزيرة هوكايدو الرئيسية في شمال اليابان كان الجيش السوفيتي قد استولى عليها في الأيام الأخيرة من الحرب الكونية الثانية. وجدير بالملاحظة أن جميع من كانوا على متن الطائرة من ركاب وملاحين قد قتلوا في ذلك الحادث.

(22) حول ذلك انظر مابثته وكالتا الأنباء العالميتين رويتر واسوشيتدبرس بتاريخ 20 يناير 1986 وما نشرته جريدة الخليج الاماراتية في 21 يناير 1986.

(23) جاء ذلك في نبأ بثته وكالة رويتر من طوكيو في 27 ابريل 1993.

(24) وكمثال على ذلك فإنه في مقابلة صحفية مع فالنتين فيدروف حاكم اقليم سخالين في جمهورية روسيا التي كانت جزءاً من الاتحاد السوفيتي آنذاك والذي كان قد عين حديثا قال فيما يتعلق بالجزر اليابانية الأربع التي تقع في نطاق سخالين حاليا «أود جر اليابانيين إلى مفاوضات تستهدف إقامة منطقة تجارية حرة فيها، غير أن اليابانيين رفضوا ذلك». واضاف «قلت لهم إني بروفيسور ولست جنرالا ومع ذلك ظلوا على موقفهم المعارض». ويذكر أن فيدروف كان قبل تعيينه حاكما لإقليم سخالين استاذا في جامعة موسكو. وكان يقوم بتدريس مادة اقتصاد السوق. وقد عرف عالميا بتنظيم حملة ضد اعادة الجزر الأربع إلى اليابان. وكان فالنتين فيدروف يوصف في الصحافة المحلية «بالمدافع عن جزر الكوريل».

جاء ذلك في نبأ بثته وكالة رويتر في 21 اكتوبر 1991.

(25) انظر الخليج الاماراتية 9 يوليو 1993.

(26) جاء ذلك في نبأ لوكالة رويتر من طوكيو في 8 يوليو 1993. وبهذا الصدد قال وزير الخارجية الياباني آنذاك كابون موتو خلال قراءته للبيان السياسي ما يلي: «لم تتعرض القمة لمسألة الجزر لأن الوثائق السابقة للدول الصناعية السبع الكبرى بما في ذلك التي تم التوصل إليها في ميونيخ مازالت سارية». الخليج 9 يوليو 1993.

(27) انظر الخليج الاماراتية 5 اغسطس 1993 :9.

(28) المرجع السابق.

(29) حول خلفية مفيدة تغطي تلك الزيارة انظر:

- Far Eastern Economic Review, 17 October 1985: 30-31.
- Christian Science Monitor, 3 December 1985: 24.
- The Asian Wall Street journal Weekly, 30 December 1985: 7.

ومن أجل تحليل لتلك الزيارة انظر:

- Far Eastern Economic Review, 30 January 1986: 26-31.

المصادر العربية

اسماعيل صبري مقلد

1969 «التقارب الأمريكي السوفيتي والحرب الباردة». السياسة الدولية العدد 17:6-31

أنيس نعمة الله

1988 «إنجازات اليابان وتحدياتها». السياسة الدولية العدد 91 :240-245.

تاكاكازو كورياما

1990 «اتجاهات جديدة لسياسة اليابان الخارجية». السياسة الدولية، العدد 102 :230-237.

حسنين توفيق ابراهيم

1990 «اليابان والنظام الدولي في التسعينات (رؤية أولية) . السياسة الدولية». العدد 101 :74-99.

عبد العزيز العجيزي

1968 «الاستراتيجية البحرية السوفيتية»، السياسة الدولية، العدد 13 :145-149.

محمد محمود العشماوي

1992 «اليابان والمتغيرات الدولية الجديدة». السياسة الدولية، العدد 108 :253-255.

نازلي معوض أحمد

1990 «الادراك الياباني للنظام الدولي» السياسة الدولية ، العدد 101 :57-74.

نبيه الأصفهاني

1970 «التحرك الدبلوماسي الياباني في السبعينات». السياسة الدولية، العدد 20 :117-118.

المصادر الأجنبية

Beasely, W.G.
1973 The Modern History of Japan. NewYork: Praeger.

———

1979 Armed Islands,The Economist. 17 February: 61 - 62.

Bialer, Seweryn
1991/92 "The Death of Soviet Communism". Foreign Affairs. (Winter) Vol. 70: No. 5: 166 - 181.

Fairbank, J. K. Edwin O. Resichauer; Albert M. Craig.
1973 East Asia Tradition and Transformation. Boston: Houghton Mifflin Company.

Falkenheim, P. L.
1987 "Japan, the Soviet Union and the Northern Territories: Prospects for Accommodation". PP. 47-69 in Grinter, Lawrence E. & Young W. Kihl, East Asian Conflict Zones; Prospects for Regional Stability and Deescalation. England: The Macmillan Press.

———

1975 Continuity and change on Soviet Policy, Toward Japan: 1964-1969. Unpublished Ph. D. Dissertation. Columbia University, NewYork.

———

1978 "Some Determining Factors in Soviet Japanese Relations, Pacific Affairs". Vol. 50, No. 4: 608 - 613.

Gordon, B. K.

1990/91 "The Asian-Pacific Rim: Success At A Price. Foreign Affairs: America and the World". Vol. 70 No. 1:142 - 159.

Harrison, J. A.

1953 Japan's Northern Frontier. Gamesville: University of Florida Press.

Helman, D.

1964 Japanese Foreign Policy and Domestic Politics: The Peace Agreement with Soviet Union. Unpublished Ph. D. Thesis, University of California, Berkeley.

———

1969 Japanese Foreign Policy and Domestic Politics: The Peace Agreement with the Soviet Union. Berkeley: University of California Press.

Horelick, A. L.

1977 "Soviet Policy Dilemmas in Asia". Asian Survey, Vol. XVII, No. 6: 499 - 509.

Lensen, G. A.

1959 The Russian Push Toward Japan: Russo - Japaness Relations, 1697 - 1875. Princetion: Princeton University Press.

Lewis, J.

1979 "The Soviets show a Mailed Hand". Far Eastern Economic Review. 16 February: 23 - 29.

———

1980 Inadequate Bear Traps in the North. Far Eastern Economic Review, 14 March: 23.

Makintosh, M.

1985 "The Soviet Military Presence in East Asia and the Pacific: Implications for Future Western Policy". Washington D. C.: The Wilson Center.

Matsumoto, S.

1977 Northern Territories and Russo - Japanese Relations, Hokkaido: Japan League for the Return of Northern Territories: 13 - 14.

Olsen, E. A.

1987 "Stabllity and Instability in the sea of Japan". PP 117-76 In Grinter, Lawrence E. and Young Whan Kihl, "East Asian Conflict Zones". London: Macmillan.

Petrov, D.

1969 "Developent of Soviet - Japanese Relations" International Affairs 1969: 34 - 36.

Seki, Y.

1977 "The New order of the sea and Japan" Japan Echo, Vol. IV, No. 3, Autumn: 29 - 33.

Shafiqul Islam,
1993 "Russian Rough Road to Capitalism" Foreign Affairs, (Spring): 57 - 66.

Shigeo, O.
1970 "Japan's Northern Territories". Japan Quarterly, January: 18 - 26
Simon, J.
1974 "Japan's Ostopolitik and the Soviet Union", World Today, April: 162 - 165.
Stephan, J.
1974 The Kuril Islands: Ruso - Japanese Frontier in the Pacific. Oxford: Clarendon Press.
Somura, Y.
1977 "The Military Backdrop of the law of the Sea". Japan Echo. Volume IV, No. 3: 45 - 49.
Swearingen, R. and P. Langer.
1968 Red Flag in Japan. NewYork: Greenwood.
Trani, E. P.
1969 The Treaty of Portsmouth: An Adventure in Diplomacy. Lexington: University of Kentucky Press:
Vishwanathan, S.
1973 Normalization of Japanese - Soviet Relations 1945 - 1970 Florida: Diplomatic Press.
Whitaker, D.
1974 Area Handbook for Japan. Washington, D. C.: Government Printing Office.

استلام البحث أكتوبر 1992
اجازة البحث ديسمبر 1993